

الإشكال الوارد في أحاديث ذم البنيان: دراسة نقدية

مُحَمَّد بن عبد الله بن راشد آل مُعَدِّي
قسم السنة وعلومها – كلية أصول الدين
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



الإشكال الوارد في أحاديث ذم النبيان: دراسة نقدية

د. مُحَمَّد بن عبدالله بن رَاشد آل مُعَدِّي

قسم السنة وعلومها – كلية أصول الدين
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تاريخ تقديم البحث: ١٩ / ٢ / ١٤٤٢ هـ تاريخ قبول البحث: ١٨ / ٦ / ١٤٤٢ هـ

ملخص الدراسة:

تناولت في هذا البحث دراسة الإشكال الذي قد يقع عند البعض عند النظر في الأحاديث التي يظهر فيها ذم النبيان، وأنه وبال على صاحبه، وأن ما ينفقه المسلم في بناء بيت ونحوه لا يُثاب عليه، بل قد يُؤاخذ؛ ويقابل هذه الأحاديث أحاديث تدل على مشروعية البناء، وأن النبي ﷺ بنى؛ مما يؤكد مشروعية النبيان؛ فدرست الأحاديث الواردة في هذا الموضوع، ودرست الإشكال الظاهر فيها دراسةً نقدية

منهج البحث: اعتمدت على المنهج الاستقرائي التحليلي النقدي.

نتائج البحث: خلصت في هذا البحث إلى نتائج عدة، من أهمها: أنه صح من الأحاديث التي يدل ظاهرها على ذم النبيان حديثان-حديث خباب، وأنس رضي الله عنهما-، و(٧) أحاديث ضعيفة ضعفاً منجبراً، وحديث واحد-حديث ابن مسعود ؓ- ضعيف جداً غير قابل للإنجبار؛ فبلغت أحاديث ذم النبيان المدروسة (١٠) أحاديث، أما الأحاديث الدالة على مشروعية النبيان فبلغت (٥) أحاديث، صح منها حديث واحد-حديث ابن عمر- وآخر حسن لذاته-حديث سعد-، وثالث حسن لغيره-حديث نافع-، وحديثان ضعيفان ضعفاً منجبراً-حديث حبة وسوء، وحديث معاذ-، كما تبين ثبوت الذم الوارد في النبيان في السنة النبوية، وأنه محمول على ما كان فيه خيلاء وتباهي في البناء، وتناول لا حاجة إليه، وهذا ما جاء في حديث أنس ؓ، كذلك تبين أن الأحاديث الدالة على إثم الباني، أو حرمانه من الأجر فيما بيني والخلف في النفقة؛ محمولة على ما كان فيه مبالغة وخيلاء، أمّا ما كان قدر الحاجة أو نحوها فهو مأجورٌ مثاب، وأنّ التوسع في النبيان وتعدد مرافقه، وكبر مساحته ضابطه الحاجة، وهذا يختلف من شخص لآخر، فقد يُعدُّ نوع من النبيان في حال شخص إسرافاً، وفي حال آخر مباحاً وسائغاً، وأنّ خير الهدى هدي النبي ﷺ في الأمور كلها، ومنها البناء، فلم يكن مسكنه إلا وفق حاجته، وحاجة أهل بيته، مع حسنه وطيبه، فهو بعيد عن التكلف، والتباهي.

الكلمات المفتاحية: بنى، بناء، وبال، بيني، ينفق، بيتاً، المسكن، النفقة.

The problem Contained in Prophetic Tradition that Disparaged building - a critical study –

Dr. Mohammed bin Abdullah bin Rashed Almoddi

department of Sunnah and its Sciences - College of Theology

Al Imam Mohammad Ibin Saud Islamic university

Abstract:

The researcher studied the confusion that may occur among some when looking at the tradition in which building houses is disparaged. It is something bad for its owner. These traditions say that what a Muslim spends on building a house and the like is not rewarded for it, rather it may be charged. These Traditions are matched by other traditions that indicate the legitimacy of the building because the Prophet (PBUH) built it. It confirms the legitimacy of the building. The researcher studied the Traditions on this topic and studied the apparent confusion in them critically.

Research Methodology: The researcher relied on the inductive critical analytical approach.

Results: This research reached many results. The most important of which are: there is only two authentic traditions in which building houses is disparaged, the first one is narrated by Khabbab, the second by Anas may Allah be pleased with them. And (7) weak Traditions could be treated and only one Tradition narrated by Ibn Masaud which is strongly weak could not be treated.

The studied Traditions disparaging building houses reached (10) Traditions, while the Traditions indicating the legitimacy of building reached (5) Traditions, of which one Tradition – the Tradition of Ibn Omar – and one other fair by itself – the Tradition of Saad – and third one fair by external considerations, (2) weak Traditions could be treated – Happa and Sawa' Tradition, moaz Tradition – also the disparaging mentioned in the prophetic Traditions is have authenticated, but it is only when the building is in order to show off, not needed extent, that is what mentioned in Anas Tradition. Also, The research shows that the tradition which disparaged building, depriving the builder of the reward is only when the building is to show off, but when the building is as needed

It is rewardedSo, extending in the building is according to the need, which is different from one man to another. That means a kind of building in the case of one person may be considered extravagant, and in another case it is permissible. The best of guidance is the guidance of the Prophet (PBUH) in all matters, building is one of them. His build was only according to his needs, and the needs of his household, along with his goodness. So, he is far from being arrogant and proud.

key words: Building, built, waste, build, house, housing, problem, Expense.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن سار على نهجه واقتفى أثره إلى يوم الدين. أما بعد :

فإنّ من أولويات طالب العلم الذبّ عن سنة المصطفى ﷺ، والدفاع عنها بمختلف أنواع الدفاع وصوره، ومن ذلك توجيه ما قد يُشكل فيها؛ مما قد يعسر فهمه، أو يتقاصر عن العقول المراد منه، خصوصاً في هذه الأزمنة التي كثر فيها القدح في السنة النبوية، والطعن في أحاديثها بمختلف الطعون والإشكالات.

وقد تنوّعت جهود العلماء قديماً وحديثاً في الدفاع عن السنة النبوية، وردّ الإشكالات التي قد ترد على بعض الأحاديث، فظهرت المصنفات في مشكل الحديث ومختلفه، منذ صدر الإسلام، وعبر قرونه المتوالية، إلى عصرنا الحالي، وما زالت الحاجة ماسة للكتابة في هذا الباب، والتأليف فيه؛ إما على سبيل الأفراد والتخصيص، أو ضمن مصنفات أخرى.

فقد يمر على المسلم أحاديث يُشكل عليه فهمها، فيتوقف أمامها ولا يعرف معناها، فربما وقع في نفسه الالتباس والاشتباه، ووقوع مثل هذا في قلب المسلم له حِكم ظاهرة، من أبرزها الابتلاء والاختبار، قال المعلمي: (إنّ استشكال النص لا يعني بطلانه، ووجود النصوص التي يُستشكل ظاهرها لم يقع في الكتاب والسنة عَفْوَاً، وإنّما هو أمر مقصودٌ شرعاً؛ ليلبوا الله تعالى ما

في النفوس، ويمتحن ما في الصدور، ويبسّر للعلماء أبواباً من الجهاد؛ يرفعهم الله بها درجات^(١)

وكان لزاماً على أهل العلم، ومن أوتي حظاً منه أن يسلك هذا الباب من الجهاد، وأن يبيّن ما أشكل من حديث الرسول ﷺ، ويدفع ما قد يقع في الأفهام، وذلك بجمع الأحاديث التي قد تُشكّل في موضع واحد، وبيان مقبولها من مردودها، ثم دَفَع الإشكال فيها من خلال جمع الروايات والأحاديث الأخرى، وبيان ذلك من خلال أقوال أهل العلم، وبهذا يُدفع الإشكال ويُزال، وتُصان السنة وتُحفظ، قال الإمام أحمد: (الحديث إذا لم تجمع طريقه لم تفهمه، الحديث يفسّر بعضه بعضاً)^(٢)

وقال ابن القيم: (فصلوات الله وسلامه على من يُصدّق كلامه بعضه بعضاً، ويشهد بعضه لبعض فلاختلاف والإشكال والاشتباه إمّا هو في الأفهام، لا فيما خرج من بين شفّته من الكلام، والواجب على كل مؤمن أن يَكِلَ ما أشكل عليه إلى أصدق قائل، ويعلم أنّ فوق كل ذي علمٍ عليم)^(٣)

وبناءً على ذلك رأيت أنّ أسهم في هذا المجال بدراسة الإشكال الذي قد يقع عند بعض الناس؛ حينما ينظر في الأحاديث التي يظهر فيها ذمُّ البناء والبنیان، وأنّه وبالّ على صاحبه، وأنّ ما ينفقه المسلم في بناء بيتٍ ونحوه لا يُثاب عليه، بل قد يُؤاخذ؛ وهذا يقابله أحاديث تدل على مشروعية البناء،

(١) الأنوار الكاشفة، للمعلمي (ص ٢٢٣).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي (٢/٢١٢).

(٣) مفتاح دار السعادة، لابن القيم (٢/٢٧١).

أو أنّ النبي ﷺ بنى؛ مما يؤكد مشروعية البنيان؛ لذا عازمت على جمع الأحاديث الواردة في هذا الموضوع، ودراستها ودراسة الإشكال الظاهر فيها، وعنوانُ هذا البحث :-

" الإشكال الوارد في أحاديث ذمّ البنيان-دراسة نقدية-"

وتظهر أهميه البحث وأسباب اختياره فيما يلي:

- ١-المساهمة في الدفاع عن السنة النبوية من دعوى الاختلاف والتعارض، وما يثار بسبب ذلك من شبهات وإشكالات من خلال منهج علمي، يحفظ السنة من القرح أو النقص.
- ٢-الحاجة الماسة لبيان الإشكالات التي قد ترد على بعض الأحاديث، ودفعها بالدليل الصحيح، والبرهان القاطع؛ لأن تركها دون جواب قد يوقع بعض الناس في الشك والتناقض.
- ٣-أهمية بيان القول الصحيح في دفع الإشكال الوارد في أحاديث ذم البنيان، من خلال أقوال الأئمة النقاد، وشرّاح الحديث.
- ٤- ظهور التفتن والمغالاة في البنيان؛ وتوسّع الناس في نفقات البناء؛ مما أخرجهم عن غايته، وجعله بعيداً عن أهدافه ومقاصده.

مشكلة البحث:

وجود عدد من الأحاديث في السنة النبوية يدل ظاهرها على ذم البنيان من حيث العموم، وحرمان الباني من الأجر، وأنّه آثم بهذا الفعل، ومعلوم أنّه لا ينفك أحدٌ من البناء والبنيان، ولا يمكن الاستغناء عنه، فجاءت تساؤلات تتعلق بهذا الموضوع:

١- ما الأحاديث الواردة في ذم البنيان، وما درجتها؟
٢- ما المفهوم الصحيح لهذه لأحاديث؟ وهل يؤجر فيما ينفقه الباني في البنيان؟

٣- كيف نوفق بين أحاديث ذم البنيان، والأحاديث التي تدل على مشروعيتها، وندفع الأشكال الظاهر في مجموع هذه الأحاديث؟
حدود البحث: اقتصر في هذا البحث على جمع الأحاديث الواردة في ذم البناء والبنيان، وما ورد في مشروعيته بدلالة صريحة ظاهرة، ثم دراستها ودفع الإشكال الظاهر فيها، دون ما ورد فيه ذكر البنيان بلا ذم، أو دلالة صريحة على مشروعيته، أو عدم مشروعيته، أو ما جاء في بناء الأوقاف والأحباس، ونحوها.

أهداف البحث:

١- جمع الأحاديث الواردة في ذم البنيان، والتحذير منه، وما ورد في مشروعيته وفضله.
٢- تخرج ودراسة أسانيد الأحاديث الواردة في هذا الموضوع، والحكم عليها.
٣- دراسة الإشكال الوارد في أحاديث ذم البنيان، وتوجيهها لتتفق مع أحاديث مشروعية البنيان.

الدراسات السابقة:

لم أقف -بعد البحث والتتبع- على دراسة حديثة مستقلة تُعنى بجمع الأحاديث الواردة في ذم البنيان والأحاديث الواردة في مشروعيته والتوفيق بينها، ولما شرعت في البحث وجمع مادته العلمية، وقفت على بحث بعنوان:

الأحاديث النبوية الواردة في البناء والعمارة، ل د. عبد السميع الأنيس، بحث منشور في مجلة جامعة الكويت (المجلد ٢٤، العدد ٧٨، بتاريخ رمضان ١٤٣٠هـ)، جمع ماورد فيه ذكر البناء والعمارة، حتى وإن كان ذكر البناء غير متعلق بمشروعيته أو ذمه، ودرسها باختصار، فلم يدرسها دراسةً حديثةً تبين المقبول منها والمردود، بل سلك فيها مسلك العزو والاختصار غالباً، وهذا يختلف عن المنهج الذي سلكته في التخريج ودراسة الأسانيد، كما أنه لم يجب عن الإشكالات الواردة في هذه الأحاديث، إلا بإشارات يسيرة لا تغني عن البحث في هذا الموضوع، وإبرازه ودراسته دراسةً جلية، كذلك وقفت على بحث بعنوان " الأحاديث الواردة في العمران - جمعاً وتصنيفاً ودراسة " لفتحي بابا، وهو مقدم لاستكمال درجة الماجستير في الجامعة الأردنية، تناول الباحث فيه الأحاديث الواردة في عمارة المساجد، وحجرات أزواج النبي ﷺ، وبيوت بعض الصحابة، وأنواع أخرى من العمارة، كالمنشآت والمرافق العامة، وما ورد في مواد البناء وأدوات العمل، ولم يتطرق لدراسة الإشكال الوارد في أحاديث ذم البنين، كما أن منهج البحث يختلف عن المنهج الذي سلكته في هذا البحث.

خطة البحث:

اشتمل البحث على مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة، وفهارس. أما المقدمة: فتكلمت فيها عن أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومشكلة البحث وحدوده، وأهداف البحث، والدراسات السابقة، وخطة البحث، والمنهج المتبع فيه .

التمهيد: وفيه : تعريفٌ بمصطلحات البحث: الإشكال، والبيان.
مباحث الدراسة : المبحث الأول: الأحاديث الواردة في ذم البيان.
المبحث الثاني: الأحاديث الواردة في مشروعية البيان.
المبحث الثالث: دراسة الإشكال الوارد في أحاديث ذم البيان.
المبحث الرابع: دراسة الإشكال المتعلق بالإثم والأجر على البيان.
الخاتمة: وتتضمن أبرز نتائج وتوصيات البحث، ثم الفهارس العلمية
اللازمة.

المنهج المتبع في البحث:

اعتمدت في هذا البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي النقدي،
وذلك بجمع الأحاديث الدالة على موضوع البحث، ودراسة أسانيدها، ومن
ثمَّ تحليل ألفاظها ودلالاتها وتوجيه ما قد يفهم منها من خلال الأحاديث
الواردة، وكلام أهل العلم والتحقيق، ونقدها نقداً علمياً وفق منهج أهل العلم
والنقد، وقد راعيت في كتابة البحث مايلي:

- (١) خرَّجت الأحاديث من مصادرها الأصلية، فإن كان الحديث في
الصحيحين أو أحدهما فاكتفي بهما إلا عند الحاجة للتوسع في التخريج.
- (٢) اقتصر على بيان خلاصة حال الراوي الذي استقر العمل في حاله على
ماورد في تقريب التهذيب، فإن كان الخلاف في حال الراوي قوياً فإني
أبيّن حاله من خلال ذكر أبرز أقوال أئمة النقد مراعيّاً الاختصار قدر
الإمكان، ثم الرجح معضداً ذلك بالدليل والتعليل.
- (٣) حكمت على أسانيد الأحاديث بعد الدراسة، وذكرت ما يرقبها من

متابعات وشواهد-إن وُجِدَت-مستعيناً بكلام العلماء والنقاد.

(٤) بيّنت غريب الحديث من خلال كتب الغريب والشروح الحديثية.

(٥) ذكرت أقوال وآراء العلماء في موضوع البناء والبنيان، ودفع ما قد يشكل فيما ورد فيها من ذم، من خلال كتب الشروح الحديثية، وكتب المشكل، وغيرها.

(٦) ختمت البحث بخاتمة ذكرت فيها أبرز النتائج والتوصيات، ثم الفهارس الفنية.

والله تعالى أسأل أن يغفر لي ما حصل فيه من زلل، وأسأله تعالى الإخلاص في القول والعمل والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

التمهيد

● بيان المراد بـ (الإشكال - البنيان):

١- المراد بالإشكال: قال ابن فارس: "الشين والكاف واللام معظم بابه المماثلة، تقول: هذا شكل هذا، أي مثله، ومن ذلك يقال أمرٌ مُشكِلٌ، كما يقال أمرٌ مُشْتَبِهٌ... إشكال الأمر وهو التباسه" ^(١)، وفي لسان العرب: "أشكل الأمر: التبس، وأمور أشكال: ملتبسة" ^(٢).
وفي المعجم الوسيط: "استشكل الأمر: التبس، واستشكل عليه: أورد عليه إشكالاً... الإشكال: الأمر يوجب التباساً في الفهم" ^(٣).
والخلاصة أنّ هذه الكلمة ترجع إلى معنيين:
أ- الاختلاط والالتباس. ب- المماثلة والتشابه.
ولا شك أنّ المراد في هذا البحث المعنى الأول، وهو الاختلاط والالتباس وعدم الوضوح.

٢- البنيان: أصله (بني): الباء والنون والياء أصل واحد، وهو بناء الشيء بضم بعضه إلى بعض، تقول بنيت البناء أبنيه ^(٤).
والبنيُّ: نقيض الهدم، بني البِنَاءَ بِنِيَاءً، وبنَاءً وبنِيٌّ، وبنِيَاناً وبنِيَّةً وبنِيَاءً،

(١) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (٣/٢٠٤-شكل).

(٢) لسان العرب، لابن منظور (١١/٣٧٥-شكل)، وينظر: القاموس المحيط، للفيروز أبادي (١٠١٩).

(٣) المعجم الوسيط، لإبراهيم مصطفى وزملاؤه (١/٣٠٢-شكل).

(٤) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (١/٣٠٢-بني).

وابتناه وبناه، وبنى فلان بيتاً بناءً، وابتنى داراً وبنى بمعنى، والبنيان الحائط.
والبناء: المبني، جمعه: أبنية، والبنية - بالضم والكسر -: ما بنيته، وتكون
البناية في الشرف.

وأبنيته: أعطيته بناءً، أو ما يبني به داراً.^(١)

والبناء اسم لما يُبني بناءً.^(٢)

والخلاصة أن معنى البناء في اللغة يتفق مع المعنى المراد في البحث، هو ما
يبني من الدور، ونحوها.

(١) لسان العرب، لابن منظور (٩٣/١٤) (بني)، والقاموس المحيط، للفيروز أبادي (١٢٦٤).

(٢) المفردات، للراغب الأصفهاني (٦٢/١) (بني).

المبحث الأول: الأحاديث الواردة في ذم النبيان.

الحديث الأول: حديث خبّاب بن الأرت رضي الله عنه.

١- عن قيس بن أبي حازم قال: دخلنا على خبّاب رضي الله عنه نعوذ به وقد اکتوى سبع كيات فقال: (إنَّ أصحابنا الذين سلفوا مضوا ولم تنقصهم الدنيا، وإنّا أصبنا ما لا نجد له موضعاً إلا التراب، ولولا أنّ النبي صلّى الله عليه وآله تخانا أن ندعو بالموت لدعوت به)، ثم أتيناها مرة أخرى وهو بيني حائطاً له، فقال رضي الله عنه: (إنَّ المسلم ليؤجّر في كل شيء ينفقه إلا في شيء يجعله في هذا التراب)

تخرّج الحديث، وبيان الاختلاف الوارد فيه:

الشطر الأول من الحديث أخرجه البخاري في كتاب المرضى، باب تمّني المريض الموت (١٥٦/٧ ح ٥٦٧٢)، ومسلم في كتاب الذكر والدعاء، باب كراهة تمّني الموت (٢٠٤٦/٤ ح ٢٦٨١)، والنسائي في كتاب الجنائز، باب الدعاء بالموت (٤/٤ ح ١٨٢٣).

أما الشطر الثاني - وهو موضع الشاهد - فقد انفرد بإخراجه البخاري دون من تقدم، وقد اختلف فيه على إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، رفعاً ووقفاً على وجهين:

الوجه الأول: إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن خبّاب رضي الله عنه موقوفاً:

ورواه عن إسماعيل:

- ١- شعبة بن الحجاج: أخرجه البخاري - بهذا اللفظ كما تقدم-،
والطبراني في "الكبير" (٦١/٤ ح ٣٦٣٥)، والبيهقي في
"الكبرى" (٣٧٧/٣ ح ٦٦٥٨)، وفي "الشعب" (٢٢٥/١٣ ح ١٠٢٣١)
٢- يزيد بن هارون: أخرجه أحمد (١١٠/٥)
٣- وكيع بن الجراح: أخرجه أحمد (١٠٩/٥)
٤- سفيان الثوري: أخرجه أبو نعيم في "حليه الأولياء" (١١٢/٧)
٥- سفيان بن عيينة: أخرجه الحميدي (٢٣٨/١ ح ١٥٤) والطبراني في
"الكبير" (٦١/٤ ح ٣٦٣٣)، وابن حبان (٢٦٥/٧ ح ٢٩٩٩)
٦- زيد بن أبي أنيسة: أخرجه الطبراني في "الكبير" (٦١/٤ ح ٣٦٣٢)

الوجه الثاني: إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن خَبَّاب
رضي الله عنه مرفوعاً:

ورواه عن عن إسماعيل:

١- أبو معاوية الضمير: أخرجه هناد السري في "الزهد" (٣٧٤/٢)،
والنزار (٦٤/٦ ح ٢١٢٥)، وابن حبان (٣٤/٨ ح ٣٢٤٣)

٢- إسماعيل بن عياش: أخرجه الطبراني في "الكبير" (٦٤/٤ ح ٣٦٤١)

٣- إسماعيل بن مجالد: أخرجه الطبراني في "الكبير" (٦٤/٤ ح ٣٦٤٥)

النظر في الاختلاف:

بعد النظر في أوجه الاختلاف الواردة في الحديث: نجد أنّ الذين رووه
بالوقف - وهم: شعبة بن الحجاج^(١)، ويزيد بن هارون^(٢)، ووكيع بن
الجراح^(٣)، وسفيان الثوري^(٤)، وسفيان بن عيينة^(١)، وزيد بن أبي أنيسة^(٢) -

(١) وهو ثقة حافظ متقن، قاله ابن حجر في التقريب (ص ٢٦٦)، وينظر: الجرح والتعديل، لابن
أبي حاتم (٤/٣٦٩)، تهذيب الكمال (١٢/٤٧٩)، سير أعلام النبلاء (٦/٦٠٣).

(٢) وهو ثقة متقن عابد، قاله ابن حجر التقريب (ص ٦٠٦)، وينظر: تهذيب الكمال،
للمزي (٣٢/٢٦١)، سير أعلام النبلاء للذهبي (٨/٩٧).

(٣) وهو ثقة حافظ عابد، قاله ابن حجر في التقريب (ص ٥٨١) وينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي
حاتم (١/٢٢٠)، تهذيب الكمال (٩/٤٦٢)، سير أعلام النبلاء (٩/١٤٠).

(٤) وهو ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، قاله ابن حجر في التقريب (ص ٢٤٤)، وينظر: تاريخ
بغداد، للخطيب البغدادي (٩/١٥٢)، تهذيب الكمال، للمزي (١١/١٥٤)، تذكرة الحفاظ،
للذهبي (١/٢٠٣).

أكثر عدداً، وأوثق حالاً، وأكثر ضبطاً وحفظاً، بخلاف الذين رووا الرفع - وهم: أبو معاوية الضرير^(٣)، وإسماعيل بن عياش^(٤)، وإسماعيل بن مجالد^(٥) - فهم ما بين ثقة يهيم، أو صدوق، فالراجح رواية الوقف، وقد تابع حارث بن مضرب: قيس بن أبي حازم على رواية الوقف، أخرجها الترمذي في أبواب صفة القيامة والرفائق (٤/٢٦٣ ح ٢٤٨٣)، وابن ماجه في كتاب الزهد، باب في البناء والخراب (٢/١٣٩٤ ح ٤١٦٣)، وقال الترمذي: (حسن صحيح)

وقال البزار: (وهذا الحديث لا نعلم أحداً رفعه عن إسماعيل عن قيس من أوله إلى آخره إلا أبو معاوية، وقد روى غير واحد صدر الحديث، عن إسماعيل، عن قيس، عن خباب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ نمانا أن ندعو بالمولت، وأمّا: إن المؤمن يؤجر في كل

-
- (١) وهو ثقة حافظ فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلس لكن عن الثقات، قاله في التقريب (ص ٢٤٥) وينظر: تاريخ بغداد، للخطيب (٩/١٧٤)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (٨/٤٠٠).
- (٢) وهو ثقة له أفراد، قاله ابن حجر في التقريب (ص ٢٢٢)، وينظر: تهذيب الكمال، للمزي (١٠/١٨).
- (٣) وهو ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهيم في حديث غيره، قاله ابن حجر في التقريب (ص ٤٧٥) وينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٧/١٣٦٠)، الكاشف للذهبي (٢/١٦٧).
- (٤) وهو صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم، قاله ابن حجر في التقريب (ص ٢٦٦) وينظر: تاريخ ابن معين برواية الدوري (٢/٣٦)، التاريخ الكبير للبخاري (٢/٣٧٠)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢/١٩١).
- (٥) وهو صدوق يخطئ، قاله ابن حجر في التقريب (ص ١٠٩)، وينظر: تهذيب الكمال، للمزي (٣/١٨٤)، الكاشف، للذهبي (١/٢٤٩)، من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي (ص ١١٢).

شيء إلا البناء في هذا التراب، فلا نعلم أحداً جمعها إلا أبو معاوية^(١) ومع ترجيح
رواية الوقف على الرفع، إلا أنّ رواية الوقف لها حكم الرفع؛ فمثله لا يقال من
جهة الرأي^(٢)

(١) مسند البزار (٦/٦٤).

(٢) ينظر كلام الألباني في "السلسلة الصحيحة" (٦/٣٣٠).

الحديث الثاني: حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

٢- عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج فرأى قُبَّةً مُشْرِفَةً، فقال: (ما هذه؟) قال له أصحابه: هذه لفلانٍ، رجل من الأنصار^(١)، قال: فسكت وحملها في نفسه، حتى إذا جاء صاحبها رسول الله صلى الله عليه وسلم يُسَلِّمُ عليه في الناس، أعرض عنه، صنع ذلك مراراً، حتى عرف الرجلُ الغضبَ فيه والإعراض عنه، فشكا ذلك إلى أصحابه فقال: والله إني لأنكر رسول الله صلى الله عليه وسلم!، قالوا: خرج فرأى قُبَّتَكَ، فرجع الرجل إلى قُبَّتِهِ فهدمها حتى سَوَّاهَا بالأرض، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فلم يرها، فقال: (ما فعلت القُبَّة؟) قالوا: شكا إلينا صاحبها إعراضك عنه فأخبرناه؛ فهدمها، فقال: (أما إنَّ كلَّ بناءٍ وبِئالٍ على صاحبه، إلا ما لا ، إلا ما لا^(٢)) يعني: ما لا بُدَّ منه^(٣)).

غريب الحديث:

قُبَّةٌ مُشْرِفَةٌ: القُبَّة من الخيام: بيت صغير مستدير، وهو من بيوت العرب، والمراد به هنا: البناء العالي^(٤) وبِئالٍ على صاحبه: الوبال في الأصل الثقل

(١) لم أقف على من عيّن هذا الرجل، سوى ما ذكر أنه من الأنصار.

(٢) هذا من نوع البديع سُمِّي بالاكْتفاء، ولا يقال إنَّ فيه تعمية؛ لأنه قد علم المخاطب ما أَرادَه صلى الله عليه وسلم. (يُنظر: التنوير شرح الجامع الصغير، للأمير الصنعاني، ٣/ ١٩٤).

(٣) ذكر بعض الشراح أن هذا التفسير من أحد الرواة. (عون المعبود، للعظيم أبادي، ١٠١/١٤).

(٤) النهاية، لابن الأثير (٤/٣)، وعون المعبود، للعظيم أبادي (١٠٠/١٤).

والمكروه، ويريد به في الحديث: العذاب في الآخرة.^(١)

تخرّيج الحديث: أخرجه أبو داود في كتاب الآداب، باب ماجاء في البناء (٥٣٠/٤ ح ٥٢٣٧) بهذا اللفظ، قال: حدثنا أحمد بن يونس، حدثنا زهير بن معاوية، حدثنا عثمان بن حكيم، قال أخبرني إبراهيم بن محمد بن حاطب، عن أبي طلحة الأسدي، عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً.
والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٥/٢ ح ٩٥٦)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٢١٨/١٣ ح ١٠٢٢١)، والضياء المقدسي (٢٩١/٧ ح ٢٧٤٧)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٤٤٠/٣٣)، من طريق أحمد بن يونس.

وأبو يعلى (٣٠٨/٧ ح ٤٣٤٧) عن الفضل بن دكين.

كلاهما (أحمد، والفضل) عن زهير، به بمثله.

وأخرجه أحمد (٢٢٠/٣) من طريق عبد الملك بن عمير، عن أبي طلحة الأسدي، بنحوه.

وأخرجه ابن ماجه في كتاب الزهد، باب في البناء والحراب (١٣٩٣/٢ ح ٤١٦١) والطبراني في "الأوسط" (٣٠٨١ ح ٢٥٨/٣)، والضياء المقدسي (٣٧٠/٤ ح ١٥٣٧) من طريق إسحاق بن أبي طلحة، بلفظ مقارب، وفي آخره عند ابن ماجه قوله ﷺ: (يرحمه الله، يرحمه الله)

(١) النهاية، لابن الأثير (١٤٦/٥)، وتعقبه ابن مفلح: بأن هذا غير متّجه؛ لأن النبي ﷺ لم يأمر بدم القبة، ولا طلب صاحبها فأمره بذلك، ورأى أنّ المراد بالوبال هنا: الثقل، ويؤتى بمثل هذا الكلام لكرهة الفعل. (ينظر: الآداب الشرعية ٤١٠/٣، وسيأتي مزيد بحث في ص ٤٤).

وأخرجه البزار (٤٢/١٤ ح ٧٤٧٣) من طريق الشعبي، بنحوه.
وأخرجه أبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٤٦٩ ح ١٥٤/٢) والضياء المقدسي
(١٤٠/٦ ح ٢١٣٧) من طريق زيد بن وهب، بمثل لفظ ابن ماجه.
وأخرجه البيهقي في "الشعب" (١٣/٢٢٠ ح ١٠٢٢٣) من طريق أبي حمزة المازني،
بنحو لفظ ابن ماجه
خمسهم (أبو طلحة، وإسحاق بن أبي طلحة، والشعبي، وزيد، وأبو حمزة) عن
أنس رضي الله عنه مرفوعاً.

دراسة إسناد أبي داود:

- ١- أحمد بن بن يونس التميمي اليزبوعي الكوفي: ثقةٌ حافظٌ، وثقه وأثنى عليه ابن سعد، والعجلي، وأبو حاتم، والنسائي، وغيرهم^(١).
- ٢- زهير بن معاوية بن خديج الحافظ: ثقة حجة، وثقه وأثنى عليه ابن سعد، والعجلي، والنسائي، وابن حبان، وغيرهم^(٢).
- ٣- عثمان بن حكيم بن عبّاد بن حنيف الأنصاري، ثقة، وثقه ابن معين، والعجلي، وأبو داود، وأبو حاتم، والنسائي، وغيرهم^(١).

(١) طبقات ابن سعد (٤٠٥/٦)، الثقات، للعجلي (١٩٣/١)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٥٧/١)، تهذيب الكمال، للمزي (٣٧٥/١)، الكاشف، للذهبي (١٩٨/١)، التهذيب، لابن حجر (٤٤/١)، التقريب، له (ص ٨١).

(٢) طبقات ابن سعد (٣٧٦/٦)، الثقات، للعجلي (٣٧٢/١)، الثقات، لابن حبان (٣٣٧/٦)، تهذيب الكمال، للمزي (٤٢٠/٩)، الكاشف، للذهبي (٤٠٨/١)، التهذيب، لابن حجر (٣٠٣/٣)، التقريب، له (ص ٢١٨).

٤- إبراهيم بن محمد بن حاطب القُرشي: صدوق، روى عنه شعبة بن الحجاج، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: (صدوق).^(٢)

٥- أبو طلحة الأسدي: ترجم له البخاري وابن أبي حاتم في كتابيهما، وذكرهما جَمْعاً ممن روى عنه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: (مقبول) أي حيث يتابع، وقد توبع كما سيأتي.^(٣)

الحكم على الحديث: بعد النظر في أحوال رجال الإسناد يتبين أنهم ثقات، عدا إبراهيم بن محمد بن حاطب، وهو صدوق، وأبو طلحة الأسدي، وهو من أوساط التابعين، وهو مقبول، فإسناد الحديث ضعيف.

قال ابن حجر: (رواته موثقون، إلا الراوي عن أنس، وهو أبو طلحة الأسدي فليس بمعروف، وله شاهد عن واثلة عند الطبراني)،^(٤) وسيأتي الكلام على حديث واثلة رضي الله عنه.

(١) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٤/ ٤٦)، الثقات، للعجلي (٢/ ١٢٧)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٦/ ١٤٦)، تهذيب الكمال، للمزي (١٩/ ٣٥٥)، الكاشف، للذهبي (٢/ ٦)، التهذيب، لابن حجر (٧/ ١١١)، التقريب، له (ص ٣٨٣)

(٢) الثقات، لابن حبان (٦/ ٥)، تهذيب الكمال، للمزي (٢/ ١٧٠)، التهذيب، لابن حجر (١/ ١٥٣) التقريب، له (ص ٩٠)

(٣) التاريخ الكبير، للبخاري (٩/ ٤٥)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٩/ ٣٩٦)، الثقات، لابن حبان (٥/ ٥٧٤)، تهذيب الكمال، للمزي (٣٣/ ٤٣٩)، التهذيب، لابن حجر (١٢/ ١٣٨)، التقريب، له (ص ٦٥١)

(٤) فتح الباري، لابن حجر (١١/ ٩٣)

وقال العراقي: (أخرجه أبو داود من حديث أنس بإسناد جيد).^(١)، وكان الألباني قد ضَعَّف حديث أبي داود، ثم تراجع عن ذلك، وقال: (هذا رواه أبو داود في سننه... تبين فيما بعد أنه جيد، كما قال الحافظ العراقي، فنقلته إلى الصحيحة)^(٢).

وقد تابع أبا طلحة: إسحاق بن أبي طلحة - كما عند ابن ماجه، والطبراني، والضياء - وهو ثقة حجة^(٣)، إلا أن في إسناد ابن ماجه: عيسى بن عبد الأعلى بن أبي فروة، وهو مجهول^(٤).

وقال البوصيري: (هذا إسناد فيه مقال، عيسى بن عبد الأعلى لم أر من جرحه ولا من وثقه، وباقي رجال الإسناد ثقات)^(٥)

أما إسناد الطبراني - ومن طريقه رواه الضياء - ففيه شيخ الطبراني: بكر بن سهل، قال فيه الذهبي: (متوسط ضَعَّفَه النسائي)^(٦) وشيخه: مهدي بن

(١) المغني عن حمل الأسفار، للعراقي (ص ١٥٩٢)

(٢) السلسلة الصحيحة، للألباني (٦/٧٩٤ ح ٢٨٣٠)، والضعيفة، له (١/٣٢٤)

(٣) قاله ابن حجر في التقریب (ص ١٠١)، وينظر أيضاً: تهذيب الكمال (٢/٤٤٤)، التهذيب (١/٢٣٩).

(٤) قاله ابن حجر في التقریب (ص ٤٣٩) وينظر أيضاً: ميزان الاعتدال (٣/٣١٥)، التهذيب (٨/٢١٨).

(٥) مصباح الزجاجة، للبوصيري (٤/٢٢٦)

(٦) تاريخ مشق، لابن عساكر (١٠/٣٨٠)، المغني في الضعفاء، للذهبي (١/١١٣)

جعفر الرملي: صدوق له أوهام^(١)، والوليد بن مسلم، وهو ثقة كثير التدليس، وقد صرح بالتحديث^(٢).

وقال المنذري: (ورواه الطبراني بإسناد جيد مختصراً)^(٣)، وقال الهيثمي: (..رجالته ثقات)^(٤).

أما متابعة الشعبي - التي عند البزار - ففيها علي بن الفضل الكرابيسي - شيخ البزار - قال عنه أبو حاتم: صدوق^(٥).

عن مروان بن معاوية الفزاري، وهو ثقة حافظ^(٦).
عن محمد بن أبي بكر الثقفي، وهو ثقة^(٧) عن الشعبي، وهو ثقة مشهور فقيه فاضل^(٨).

(١) قاله ابن حجر في التقريب (ص ٥٤٨) وينظر أيضاً: الجرح والتعديل (٣٣٨/٨)، ميزان الاعتدال (١٩٤/٤).

(٢) قاله ابن حجر في التقريب (ص ٥٨٤)، وستأتي ترجمته ص ٢٢.

(٣) الترغيب والترهيب، للمنذري (١٢/٣)

(٤) مجمع الزوائد، للهيثمي (٨٢/٤)

(٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢٠١/٦)

(٦) قاله ابن حجر في التقريب (ص ٥٢٦) وينظر أيضاً: ثقات العجلي (٢٧٠/٢)، التهذيب (٩٥/١٠).

(٧) قاله ابن حجر في التقريب (ص ٤٧٠) وينظر أيضاً: ثقات العجلي (٢٣٣/٢)، تهذيب الكمال (٥٣٧/٢٤).

(٨) قاله ابن حجر في التقريب (ص ٢٨٧) وينظر أيضاً: تذكرة الحفاظ (٦٣/١)، التهذيب (٦٥/٥).

كما تابع أبا طلحة الأسدي: زيد بن وهب - عند أبي نعيم والضياء في المختارة- وهو ثقة جليل،^(١) إلا أن في إسناد هذه المتابعة: عطاء بن جبلة، قال فيه أبو حاتم: (ليس بالقوي، يكتب حديثه)، وهو كما قال.^(٢) أما متابعة أبي حمزة المازني- التي عند البيهقي- ففيها قيس بن الربيع، وهو كما قال ابن عدي: (عامه رواياته مستقيمة، وقد حدث عنه شعبة وغيره من الكبار، وهو قد حدث عن شعبة، وعن ابن عيينة وغيرهما، ويدل ذلك على أنه صاحب حديث، والقول فيه ما قاله شعبة: وأنه لا بأس به)^(٣)، وأبو حمزة المازني: جار شعبة، وهو مقبول حيث يتابع.^(٤)

والخلاصة أنّ الحديث لا يقل عن رتبة الحسن لغيره بمتابعته، والله أعلم.

(١) قاله ابن حجر في التقريب (ص ٢٢٥)

(٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٦ / ٣٣١).

(٣) الكامل، لابن عدي (٦ / ٤٦).

(٤) قاله ابن حجر في التقريب (ص ٣٤٥) وينظر أيضاً: ثقات ابن حبان (٧ / ٨٩)، التهذيب (٦ / ٢١٩).

الحديث الثالث: حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.
٣- عن جابر رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا أراد الله بعبده شراً خَصَّرَ له في اللِّينِ والطِّينِ حتى يَبِينِ).

غريب الحديث: خَصَّرَ: أي حَسَّنَ-وزناً ومعنى^(١).

تخريج الحديث: أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٨٥/٢ ح ١٧٥٥) وفي "الأوسط" (١٤٥/٩ ح ٩٣٦٩)، وفي "الصغير" (٢٥٨/٢ ح ١١٢٧)، ومن طريقه أخرجه الخطيب في "تاريخه" (٣٨١/١١)

قال الطبراني: حدثنا أبو ذر هارون بن سليمان المصري، حدثنا يوسف بن عدي، ثنا المحاربي، عن سفيان، عن أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه.

دراسة إسناده:

١- هارون بن سليمان-شيخ الطبراني-: لا يُعرف حاله، قال الهيثمي: (لم أجد من ضعفه)، وقال الألباني: (لم أجد من ذكره) فلا يعرف حاله، فهو ضعيف^(٢).

٢- يوسف بن عدي الكوفي: ثقة، وثَّقه أبو حاتم، وأبو زرعة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: (ثقة)^(٣).

(١) النهاية، لابن الأثير (٤٢/٢)، فتح الباري، لابن حجر (٩٣/١١).

(٢) مجمع الزوائد، للهيثمي (٦٩/٤)، السلسلة الضعيفة، للألباني (٣٠٠/٢)، إرشاد القاضي والداني، للمنصوري (ص ٦٦٦)

(٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢٢٧/٩)، الثقات لابن حبان (٢٨٠/٩)، تقريب التهذيب، لابن حجر (ص ٦١١)

٣-عبدالرحمن المحاربي: وثَّقه ابن معين، والنسائي، وقال النسائي أيضاً: (ليس به بأس) وقال أبو حاتم: (صدوق إذا حدَّث عن الثقات، ويروي عن المجهولين أحاديث منكرة؛ فيفسد حديثه بروايته عن المجهولين)، وقال الذهبي: (ثقة، لكنه يروي المناكير عن المجاهيل)^(١)، فالخلاصة أنَّه ثقة إلا في روايته عن المجاهيل.

٤-سفيان الثوري: ثقة، حافظ، إمام، حجة. (٢)

٣-أبو الزبير المكي، محمد بن مسلم بن تَدْرُس الأَسَدِيّ: أُخْتِلف في حاله؛ وأكثر الأئمة التُّقاد على تعديله، حيث وثَّقه ابن سعد، وابن المديني وابن معين -في رواية-، والعجلي، والنسائي، وغيرهم، وتكلَّم فيه أبو حاتم وأبو زرعة وغيرهما، وتوسَّط فيه آخرون كأحمد، وابن معين -في رواية أخرى- والساجي، وقال ابن عدي: (كفى بأبي الزبير صدقاً أن حدَّث عنه مالك؛ فإنَّ مالكا لا يروي إلا عن ثقة، ولا أعلم أحداً من الثقات تخلَّف عن أبي الزبير إلا وقد كتب عنه، وهو في نفسه ثقة، إلا أنَّه يروى عنه بعض الضعفاء، فيكون ذلك من جهة الضعيف، ولا يكون من قبله، وأبو الزبير يروي أحاديث سالحة، ولم يتخلَّف عنه أحد، وهو صدوق ثقة لا بأس به)، وقد وُصِف بالتدليس، وجعله ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين، فالأقرب في حاله أنه: صدوق مدلس، وهذا ما اختاره

(١) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٣/ ٢٦٨)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٥/ ٢٨٢)، من

تكلَّم فيه وهو موثق، للذهبي (٣٣٨)، تقريب التهذيب، لابن حجر (ص ٣٤٩)

(٢) تقدمت ترجمته ص ٨.

ابن حجر. (١)

الحكم على الحديث: إسناده الحديث ضعيف؛ للجهالة بحال شيخ الطبراني. والحديث جود إسناده المنذري^(٢)، وقال الهيثمي: (رجاله رجال الصحيح، خلا شيخ الطبراني، ولم أجد من ضعفه)^(٣)، وضعفه الألباني في "السلسلة الضعيفة"^(٤) للجهالة بحال شيخ الطبراني، ويشهد لهذا الحديث حديث أنس رضي الله عنه المتقدم.

-
- (١) العلال، لأحمد (٤٤/١)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٧٤/٨)، الكامل، لابن عدي (١٢١/٦)، التهذيب لابن حجر (٦٩٤/٣)، التقريب لابن حجر (ص٥٠٦)، تعريف أهل التقديس، لابن حجر (ص١٠٨).
- (٢) في كتابه: الترغيب والترهيب (٣/١٣ ح ٢٨٨٠)
- (٣) مجمع الزوائد، للهيتمي (٦٩/٤)
- (٤) (٢٢٩٤ ح ٣١٨/٥)

الحديث الرابع: حديث وائلة بن الأسقع رضي الله عنه.

٤- عن وائلة بن الأسقع رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (كل بُنيانٍ وبألٍ على صاحبه؛ إلا ما كان هكذا-وأشار بكفه- وكل عِلْمٍ وبألٍ على صاحبه يوم القيامة، إلا من عمل به)

تخريج الحديث: أخرجه الطبراني في "الكبير" (٥٥/٢٢ ح ١٣١) وفي "مسند الشاميين" (١٤٥/٤ ح ٣٣٨٠)، قال الطبراني: حدثنا عمرو بن أبي الطاهر بن السرح المصري، ثنا هانيء بن المتوكل الإسكندراني، ثنا بقية بن الوليد، عن الأوزاعي، عن مكحول عن وائلة بن الأسقع رضي الله عنه.

دراسة إسناد:

١- عمرو بن أبي الطاهر بن السرح المصري-شيخ الطبراني-: ثقة، وثقه ابن يونس، والذهبي.^(١)

٢- هانيء بن المتوكل الإسكندراني: قال ابن القطان: (لا يُعرف حاله)، وقال أبو حاتم الرازي: (أدركنه، ولم أسمع منه)، وقال ابن حبان: (لا يجوز الاحتجاج به بحال)،^(٢) فخلاصة حاله: أنه ضعيف.

٣- بقیة بن الوليد: اختلف في حاله الأئمة النقاد، فوثقه جمعٌ وضعفه آخرون، وسبب تضعيفه راجع لكثرة روايته عن المجهولين والضعفاء والمتروكين، وتدليسها، قال يعقوب بن شيبة: (بقيّة ثقة حسن الحديث إذا حدّث عن المعروفين، ويحدّث عن قوم متروكي الحديث، وعن الضعفاء، ويحيد عن أسمائهم إلى كناهم، وعن كناهم إلى أسمائهم، ويحدّث عن هو

(١) تاريخ الإسلام، للذهبي (٢٣٣/٢١)، إرشاد القاصي والداني، للمنصوري (ص ٤٥١).

(٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (١٠٢/٩)، المجروحين، لابن حبان (٩٧/٣)، لسان الميزان لابن حجر (١٨٦/٦)

أصغر منه)، وقال أيضاً: (بقية صدوق ثقة، ويتقي حديثه عن مشيخته الذين لا يعرفون، وله أحاديث مناكير جداً) فخلاصة حاله أنه: صدوق؛ إذا روى عن الثقات، وصرّح بالتحديث^(١).

٤- عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي: ثقة جليل، وثقه وأثنى عليه ابن سعد، وأحمد، والعجلي، ويعقوب بن شيبة، وغيرهم، وقال ابن حجر: (ثقة جليل)^(٢).

٥- مَكْحُولُ الشامي: ثقة فقيه، وثقه ابن معين، والعجلي، والدارقطني، وغيرهم، وجعله ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين.^(٣)

الحكم على إسناده:

إسناده ضعيف، فيه هانيء بن المتوكل الإسكندراني: ضعيف، وبقية بن الوليد لم يصرّح بالتحديث من شيخه، قال المنذري: (رواه الطبراني في الكبير أيضاً، وفيه هانيء ابن المتوكل تكلم فيه ابن حبان)^(٤)، وقال الهيثمي: (... فيه هانيء بن المتوكل، قال ابن حبان: لا يحلّ الاحتجاج به بحال)^(٥) وقال الألباني: (ضعيفٌ جداً)^(٦).

(١) الكامل، لابن عدي (٨٠/٢)، تاريخ بغداد، للبغدادي (١٢٥/٧)، التقريب لابن حجر (١٢٦/١)

(٢) طبقات ابن سعد (٤٨٨/٧)، ثقات العجلي (ص ٢٩٦)، تهذيب الكمال للمزي (٣٠٧/١٧) التقريب لابن حجر (ص ٣٤٧)

(٣) ثقات العجلي (ص ٤٣٩)، التهذيب لابن حجر (٢٥٨/١٠)، التقريب له (ص ٥٤٥)، تعريف أهل التقديس له (ص ١١٣)

(٤) الترغيب والترهيب، للمنذري (٧٥/١)

(٥) مجمع الزوائد، للهيتمي (١٦٤/١)

(٦) السلسلة الضعيفة، للألباني (١١٥/٦ ح ٢٦٠٨)

الحديث الخامس: حديث محمد بن بشير الأنصاري رضي الله عنه.

٥- عن محمد بن بشير الأنصاري رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: (إذا أراد الله بعد هواناً أنفق ماله في البُنيان).

تخريج الحديث: أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٣٨١/٨ ح ٨٩٣٩)، قال: حدثنا مقدم بن داود، ثنا أسد بن موسى

وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢٢/٣)، من طريق أحمد بن عيسى.

وابن حبان في "الثقات" (٣٦٦/٥)، من طريق يزيد بن موهب.

وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (١٨٠/١ ح ٦٦٨)، من طريق أحمد بن

عيسى، وحرملة بن يحيى

والبيهقي في "الشعب" (٢٢٧/١٢ ح ١٠٢٣٦) من طريق عبد المتعال

القنطري، وحرملة بن يحيى

خمسهم (أسد، وأحمد، ويزيد، وحرملة، وعبد المتعال) عن عبد الله بن

وهب، أخبرني خالد بن حميد، عن سلمة بن شريح^(١) الأنصاري، عن يحيى

بن محمد بن بشير الأنصاري، عن أبيه رضي الله عنه.

دراسة إسناد الطبراني:

١- المقدم بن داود: ضعيف، ضعفه النسائي، والدارقطني، وغيرها^(١).

(١) ورد تسميته عند الطبراني بسالم بن شريح، ولعله تصحيف؛ فكل من خرج الحديث - مما تقدم

ذكره في التخريج - سماه: سلمة بن شريح، وهو الذي ترجم له ابن أبي حاتم والذهبي وغيره، أما

سالم بن شريح فلم أقف على ترجمته.

- ٢- أسد بن موسى: ثقة، وثَّقه العجلي، والبزار، وذكره ابن حبان في الثقات، وتكلم فيه العلماء لتحديثه بأحاديث منكرة، ولكن الآفة من غيره، قال ابن يونس: (حدَّث بأحاديث منكرة، وكان ثقةً، وأحسب الآفة من غيره)، وقال الذهبي: (الحافظ الملقب بأسد السنة.. وقد استشهد به البخاري، واحتجَّ به النسائي، وأبو داود، و ما علمت به بأساً)^(٢).
- ٣- عبدالله بن وهب: ثقة حافظ عابد، وثَّقه وأثنى عليه ابن سعد، وابن معين، والعجلي، وأبو زرعة، والساجي، وابن عدي، وغيرهم.^(٣)
- ٤- خالد بن حميد: لا بأس به، قاله ابن أبي حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات.^(٤)

٥- سلمة بن شريح الأنصاري: مجهول، ذكر ابن أبي حاتم، أنه يروي عن يحيى بن محمد بن بشر، وروى عنه خالد بن حميد الإسكندراني، وقال: (سمعت أبي يقول: سلمة بن شريح، ويحيى بن محمد مجهولان)^(٥) وكذا

-
- (١) التاريخ الكبير، للبخاري (٧/ ٤٣٠)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٨/ ٣٠٣)، المغني في الضعفاء، للذهبي (٢/ ٦٥٧)، لسان الميزان، لابن حجر (٦/ ٨٤)
- (٢) الثقات للعجلي (١/ ٢٢٦)، الثقات لابن حبان (٨/ ١٣٦)، ميزان الاعتدال، للذهبي (١/ ٣٦٤)، التهذيب، لابن حجر (١/ ٢٢٨)
- (٣) طبقات ابن سعد (٧/ ٥١٨)، الثقات للعجلي (٢/ ٦٥)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٥/ ١٨٩)، الكامل، لابن عدي (٥/ ٣٣٦) التهذيب، لابن حجر (١/ ٦٥)
- (٤) التاريخ الكبير، للبخاري (٣/ ١٤٤)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣/ ٣٢٦)، الثقات لابن حبان (٨/ ٢٢١)، تقريب التهذيب، لابن حجر (ص ١٨٧)
- (٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٤/ ١٦٤)

حكم عليه الذهبي^(١) بالجهالة، أما ابن حبان فذكره في ثقاته.^(٢)

٦- يحيى بن محمد بن بشير الأنصاري: لم أقف عليه، ولعله الذي قصده أبو حاتم من شيوخ سلمة بن شريح، وذكر أنه مجهول.^(٣)

٧- محمد بن بشير الأنصاري: اختلف في اسم أبيه، فقييل محمد بن بشر، قاله ابن أبي حاتم نقلاً عن أبيه^(٤)، وتبعه على ذلك ابن عبد البر^(٥)، وابن الأثير^(٦)، وجميع من ذكره كالبخاري،^(٧) وابن يونس^(٨)، وابن قانع^(٩)، وابن شاهين، وابن مندة^(١٠)، وأبونعيم^(١١)، والخطيب البغدادي^(١٢)، والبغوي، وغيرهم، قالوا: محمد بن بشير -على وزن عظيم- وهو الذي ذكره، ومال إليه ابن حجر^(١٣)، واختلف في صحبته، فذكره ابن عبد البر، وابن

(١) ميزان الاعتدال، للذهبي (١٩٠/٢)

(٢) (٣٩٧/٦)

(٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (١٦٤/٤)

(٤) المرجع السابق.

(٥) الاستيعاب، لابن عبد البر (١٣٦٥/٣)

(٦) أسد الغابة، لابن الأثير (٣٠٦/٤)

(٧) التاريخ الكبير، للبخاري (١٨/١)

(٨) تاريخ ابن يونس المصري (٤٣٧/١)

(٩) معجم الصحابة، لابن قانع (٣٣/٣)

(١٠) ذكره ابن حجر في الإصابة (٥/٦)

(١١) معرفة الصحابة، لأبي نعيم (١٨٠/١)

(١٢) تلخيص المتشابه، للخطيب البغدادي (٣١٥/١)

(١٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (١٦٤/٤)

قانع، وابن منده، وأبو نعيم، وابن الأثير، وابن حجر في الصحابة، وعدّه البخاري في موضعٍ من الصحابة، وفي موضع آخر قال عن روايته عن النبي ﷺ: (أراه من المرسل) (١)، وجعل ابن حبان، (٢) والخطيب البغدادي، (٣) روايته من قبيل المرسل (٤)، وذكره أبو زرعة (٥)، والعلائي (٦) في المراسيل، ولعل سبب الخلاف في صحبته: أنه مقل في الرواية، فلا يعرف له إلا هذا الحديث؛ والخلاصة أنه لم يتبين لي الراجح في حاله؛ فأتوقف فيه، والله أعلم.

الحكم على إسناده: إسناده ضعيف، فيه شيخ الطبراني، وهو ضعيف، وفيه سلمة بن شريح، ويحيى بن محمد بن بشير، وهما مجهولان، ويرى ابن حبان: أنّه مرسل، وليس بمسند (٧)، وقال الهيثمي: (وفيه من لم أعرفه) (٨)، وضعّفه الألباني؛ للجهالة بحال رواته. (٩)

(١) التاريخ الكبير، للبخاري (١/١٨-٤٥)

(٢) الثقات، لابن حبان (٥/٣٦٦)

(٣) تلخيص المتشابه، للخطيب البغدادي (١/٣١٥)

(٤) ومال إلى ذلك ابن ابن قطلوبغا في كتابه: الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٨/٢٠٥)

(٥) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، لأبي زرعة (ص٢٧٤)

(٦) جامع التحصيل، للعلائي (ص٢٦٢)

(٧) الثقات، لابن حبان (٥/٣٦٦)

(٨) مجمع الزوائد، للهيثمي (٤/٦٩)

(٩) السلسلة الضعيفة، للألباني (٥/٣٢٠)

الحديث السادس: حديث عطية بن قيس.

٦- عن عطية بن قيس قال: كان حُجْرُ أزواج النبي ﷺ بجريد النخل، فخرج النبي ﷺ في مغزى^(١) له، وكانت أم سلمة موسرة، فجعلت مكان الجريد لَبْنًا، فقال النبي ﷺ: ما هذا؟! قالت: أردت أن أكفَّ عني أبصار الناس، فقال ﷺ: (يا أمَّ سلمة إنَّ شرَّ ما ذهب فيه مال المرء المسلم البنيان).

تخريج الحديث: أخرجه أبو داود في المراسيل (٤٠٣٤٠ ح ٤٩٤)، قال: حدثنا عبدالله بن محمد أبو أحمد الخشاب، وعلي بن سهل الرمليان، قالوا: حدثنا الوليد، عن عبدالله بن العلاء، عن عطية بن قيس.

دراسة إسناده:

- ١- عبدالله بن محمد، أبو أحمد الخشاب: قال ابن القطان: (حاله مجهول)، وقال ابن حجر: (مقبول)، أي حيث يتابع، وإلا فلين الحديث.^(٢)
- ٢- علي بن سهل الرملي: قال أبو حاتم: (صدوق)، وقال النسائي: (ثقة) وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: (صدوق)^(٣).
- ٣- الوليد بن مسلم: وثقه ابن سعد، والعجلي، ويعقوب بن شيبة، وغيرهم، وقال الذهبي: (كان من أوعية العلم ثقةً حافظاً، لكن رديء التديليس؛

(١) المغزى: هو الغزو نفسه، وهو السير إلى قتال العدو. النهاية، لابن الأثير (٦٧٧/٣)، تاج

العروس (١٥٨ / ٣٩)

(٢) بيان الوهم والإيهام، لابن القطان (٤٤٣ / ٣)، التقريب، لابن حجر (ص ٣٢٢)

(٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (١٨٩ / ٦)، الثقات، لابن حبان (٤٧٥/٨)، التقريب لابن

حجر (ص ٤٠٢)

فإذا قال: حدثنا فهو حجة، هو في نفسه أوثق من بقية)، وقال ابن

حجر: (ثقة، لكنه كثير التدليس والتسوية)^(١)

٤- عبدالله بن العلاء: ثقة، وثقه ابن سعد، والعجلي، والدراقطني، وذكره ابن

حبان في الثقات، وقال ابن حجر: (ثقة).^(٢)

٥- عطية بن قيس: ذكره ابن سعد في الطبقة الرابعة، وقال: (كان معروفاً وله

أحاديث)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم: (صالح

الحديث)، وقال ابن حجر: (ثقة).^(٣)

الحكم على إسناده:

إسناده ضعيف؛ فيه الوليد بن مسلم، وهو مدلس وقد عنعن، كما أنه

مرسل غير متصل.

والحديث ضعفه الألباني في كتابه "ضعيف الترغيب والترهيب".^(٤)

وروى ابن سعد عن الواقدي: قال: حدثنا عبدالله بن يزيد الهذلي قال:

رأيت منازل أزواج رسول الله ﷺ حين هدمها عمر بن عبدالعزيز وهو أمير

المدينة في خلافة الوليد بن عبد الملك، وزادها في المسجد كانت بيوتاً باللبن

(١) طبقات ابن سعد (٧/٤٧٠)، ثقات العجلي (٢/٣٤٢)، السير، للذهبي (٩/٢١١)، التقريب

لابن حجر (ص ٥٨٤)

(٢) طبقات ابن سعد (٧/٣٢٤)، ثقات العجلي (٢/٤٧)، سؤالات الحاكم للدراقطني (ص ٢٣٠)،

ثقات ابن حبان (٧/٢٧٧)، السير، للذهبي (٩/٢١١)، التهذيب لابن حجر (٥/٣٥٠)،

التقريب، له (ص ٣١٧)

(٣) طبقات ابن سعد (٧/٤٦٠)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٦/٣٨٤)، ثقات ابن حبان

(٥/٢٦٠)، التهذيب، لابن حجر (٧/٢٢٨)، التقريب، لابن حجر (ص ٣٩٣).

(٤) (١/٢٩٣ ح ١١٨٠).

من جريد مطرور بالطين^(١)، عددت تسعة أبيات بحجرها، وهي ما بين بيت عائشة إلى الباب الذي يلي باب النبي ﷺ إلى منزل أسماء بنت حسن بن عبد الله بن عبيد الله، ورأيت بيت أم سلمة وحجرتها من لبن فسألت ابن ابنها فقال: (لما غزا رسول الله ﷺ دومة الجندل^(٢) بنت أم سلمة حجرتها بلبن فلما قدم رسول الله ﷺ فنظر إلى اللبن دخل عليها أول نساءه فقال: (ما هذا البناء؟) فقالت: (أردت يا رسول الله أن أكف أبصار الناس) فقال: (يا أم سلمة إن شئت ما ذهب فيه مال المسلم البنيان)^(٣).

وإسناده ضعيف جداً؛ فيه الواقدي وهو متروك^(٤)، وفيه ابن ابن أم سلمة، لم يتبين من هو.

(١) من جريد مطرور بالطين: يقال سيف مطرور: أي مصقول، ورجل طير ذو طرة وهيئة حسنة وجمال، والمراد: أنه جريد مزين بطين. ينظر: تهذيب اللغة، للأزهري (٢١٩/١١)، لسان العرب، لابن منظور (٣٥٣/٦).

(٢) دومة الجندل: تقع شمال المدينة، اختلف في ضبط أولها، وجرى المتقدمون على ضبطها بالضم، وقالوا: إنها منسوبة إلى دؤم أو دومان بن إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام، ورجح البلادي أنها بالفتح، باسم الدومة من الشجر المعروف، وأهلها اليوم يقولون: دومة الجندل، بالفتح، وهي محافظة بمنطقة الجوف حالياً، وغزوة دومة الجندل وقعت في ربيع الأول سنة خمس من الهجرة. ينظر: معجم البلدان، للحموي (٥٥٤/٢)، وطبقات ابن سعد (٦٢/٢)، ومعجم المعالم الجغرافية، للبلادي (ص ١٢٧).

(٣) الطبقات، لابن سعد (١٦٠/١٠).

(٤) تقريب التهذيب، لابن حجر (ص ٤٩٨).

الحديث السابع: حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

٧- عن أنس رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: (التَّفَقُّةُ كُلُّهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، إِلَّا الْبِنَاءُ فَلَا خَيْرَ فِيهِ)

تخریج الحديث: أخرجه الترمذي في أبواب صفة صفة القيامة والرقائق والورع (٣٢٣/٤ ح ٢٤٨٢)، عن محمد بن حميد.

وأخرجه ابن أبي الدنيا في "قصر الأمل" (ص ١٤٨ ح ٢٣٠) والبزار في "مسنده" (١٤/٦٥ ح ٧٥٢٢)، والبيهقي في "الشعب" (١٣/٢٢٤ ح ١٠٢٣٠)، من طريق الحسن بن عرفة كلاهما (محمد، والحسن) عن زافر بن سليمان، عن إسرائيل بن يونس، عن شبيب بن بشر، عن أنس رضي الله عنه

دراسة إسناد الترمذي:

١- محمد بن حميد الرازي الحافظ: وثَّقه جماعة، وتكلم فيه آخرون، وقال يعقوب بن شيبة: (كثير المناكير)، وقال البخاري: (فيه نظر)، وقال النسائي: (ليس بثقة)، وقال ابن حبان: (كان ممن ينفرد عن الثقات بالأشياء المقلوبات؛ ولا سيما إذا حدَّث عن شيوخ بلده)، وكان ابن خزيمة لا يروي عنه، وقال الذهبي: (الأولى تركه)، وقال ابن حجر: (حافظ ضعيف)، وهو كما قال. (١)

(١) التاريخ الكبير، للبخاري (١/ ٦٩)، المجروحين لابن حبان (٢/ ٣٠٣)، الكاشف، للذهبي (٢/ ١٦٦)، التهذيب، لابن حجر (٩/ ١٣١)، التقريب، له (ص ٤٩٨)

٢- زافر بن سليمان: اختلف فيه النقاد، فوثقه أحمد، وابن معين، وأبو داود، وتكلم فيه كثيرون، فقال النسائي: (ليس بذاك القوي)، وقال الساجي: (كثير الوهم)، وقال ابن حبان: (كثير الغلط في الأخبار واسع الوهم في الآثار على صدق فيه)، وقال ابن عدي: (أحاديثه مقلوبة الإسناد، مقلوبة المتن، وعامة ما يرويه، لا يتابع عليه، ويكتب حديثه مع ضعفه)، ورجح الذهبي ضعفه، وقال ابن حجر: (صدوق كثير الأوهام)، والأقرب في حاله أن فيه ضعفاً،^(١) وهو مارجحه الذهبي، وهو قول أكثر الأئمة النقاد الذين تكلموا فيه بجرح مفسر.

٣- إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي: ثقة، وثقه ابن سعد، وابن معين، وأحمد، والعجلي، وأبو حاتم، وغيرهم، وقال ابن حجر: (ثقة، تُكَلِّمُ فِيهِ بِلَا حِجَّةٍ).^(٢)

٤- شبيب بن بشر: وثقه ابن معين، وذكره ابن شاهين في الثقات، وذكره أيضاً ابن حبان في الثقات، إلا أنه قال: (يخطيء كثيراً)، وقال فيه البخاري: (منكر الحديث)، وليّنه أبو حاتم، وذكره ابن الجوزي والذهبي في الضعفاء، وقال ابن حجر: (صدوق يخطيء)، والأقرب في حاله أنه ضعيف، وهو قول الأكثر من أئمة النقد، كما أن غالب من قوى حاله

(١) المجروحين لابن حبان (٣١٥/١)، الكامل، لابن عدي (٢٠٦/٤)، الكاشف، للذهبي (٤٠٠/١)، التهذيب لابن حجر (٣٠٤/٣)، التقريب، لابن حجر (ص ٢١٣)
(٢) الطبقات، لابن سعد (٣٧٤/٦) سؤالات أبي داود (٣١١)، ثقات العجلي (٢٢٢/١)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣٣٠/٢)، التقريب، لابن حجر (ص ١٠٤).

أشار إلى مافيه من ضعف، والله أعلم.^(١)

الحكم على إسناده:

إسناده ضعيف، فيه محمد بن حميد، وهو ضعيف، لكنه توبع من قبل الحسن بن عرفة- كما عند البزار وغيره- والحسن صدوق^(٢)، وفي إسناده أيضاً زافر بن سليمان، وشبيب بن بشر، وهما ضعيفان.

وقال الترمذي: (حديث غريب)، والحديث ذكره المنذري بصيغة التمريض فقال: رُوي؛^(٣) إشارة لضعفه، وضعّفه الألباني في السلسلة الضعيفة.^(٤)

-
- (١) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٤ / ٨٥)، ترتيب علل الترمذي الكبير، لأبي طالب (ص ٣٩٢)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٤ / ٣٥٧)، الثقات لابن حبان (٤ / ٣٥٩)، تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص ١١٢)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٢ / ٣٨)، المغني في الضعفاء، للذهبي (ص ٥)، التقريب لابن حجر (ص ٢٦٣)
- (٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣ / ٣١)، الثقات لابن حبان (٨ / ١٧٩)، التهذيب، لابن حجر (٢ / ٢٩٣)، التقريب، له (ص ١٦٢)
- (٣) الترغيب والترهيب، للمنذري (٣ / ١٤).
- (٤) السلسلة الضعيفة، للألباني (٣ / ١٧٣ ح ١٠٦١).

الحديث الثامن: حديث جابر رضي الله عنه.

٨- عن جابر رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: (كلُّ معروفٍ صدقة، وما أنفق الرجل على نفسه وأهله كُتبت له صدقة، وما وقى به الرجل عرضه كُتبت له صدقة، وما أنفق من نفقة فعلى الله خَلْفها؛ إلا ما كان في بِنْيَانٍ، أو معصية).

تخريج الحديث: أخرجه عبد بن حميد - كما في المنتخب من مسنده - (ص ٣٢٧ ح ١٠٨٣) - بهذا اللفظ - عن يزيد بن هارون.

وابن عدي في " الكامل " (٣٢٢/٥) من طريق سويد بن سعيد. والدارقطني (٣/٢٨ ح ١٠١) ، من طريق سويد بن سعيد، وعيسى بن إبراهيم البركي.

والحاكم (٢/٥٧ ح ٢٣١١) ، من طريق عيسى بن إبراهيم البركي. والبيهقي في " الكبرى " (١٠/٢٤٢) ، من طريق محمد بن بكار. والبغوي في " شرح السنة " (٦/١٤٦ ح ١٦٤٦) من طريق أبي الربيع سليمان بن داود.

خمسهم (يزيد، وسويد، وعيسى، ومحمد، وسليمان) عن عبد الحميد بن الحسن الهلالي، عن محمد بن المنكدر عن جابر رضي الله عنه، بمثله. وأخرجه أبو يعلى (٤/٣٦ ح ٢٠٤٠)، وابن عدي في " الكامل " (٦/٤٣١) من طريق مسور بن الصلت، عن محمد بن المنكدر، به بلفظ مقارب.

دراسة إسناد عبد بن حميد:

- ١- يزيد بن هارون: ثقةٌ متقنٌ عابدٌ، وثَّقه وأثنى عليه ابن المديني، وابن معين، وأحمد، والعجلي، وأبو حاتم، وغيرهم. (١)
- ٢- عبد الحميد بن الحسن الهلالي: ضعيفٌ، ضَعَفَهُ أكثرُ الثُّقَادِ، فَضَعَّفَهُ ابنُ المديني، وأبو زرعة، والساجي، والعقيلي، والدراقطني، وقال أبو حاتم: (شيخ)، وقال ابن حبان: (كان ممن يخطيء؛ حتى خرج عن حدِّ الاحتجاج به إذا انفرد)، وساق له ابن عدي بعض الأحاديث التي أنتقدت عليه، ثم قال: (ولعبد الحميد عن ابن المنكدر عن جابر أحاديث: بعضها مشاهير، وبعضها لا يُتابع عليه)، وقال ابن حجر: (صدوق يخطيء). (٢)
- ٣- محمد بن المنكدر: ثقةٌ فاضلٌ، وثَّقه وأثنى عليه وابن معين، ويعقوب بن شيبه، والعجلي، وأبو حاتم، وابن حبان، وغيرهم. (٣)

(١) التاريخ الكبير، للبخاري (٣٦٨/٨)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢٥٩/٩)، ثقات العجلي (٣٦٨/٢)، التهذيب، لابن حجر (٣٦٦/١١)، التقريب، لابن حجر (ص ٦٠٦).

(٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (١١/٦)، ضعفاء العقيلي (٤٥/٣)، المجروحين، لابن حبان (١٤٢/٢) الكامل، لابن عدي (٣٢٢/٥)، الضعفاء والمتروكون، للدراقطني (ص ٢٧)، التهذيب، لابن حجر (١١٣/٦) التقريب، له (ص ٣٣٣)

(٣) تاريخ الدوري (٥٤٠/٢)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٩٨/٨)، ثقات ابن حبان (٣٥٠/٥)، التهذيب، لابن حجر (٤١٧/٩)، التقريب، له (ص ٥٠٨)

الحكم على إسناده:

إسناده ضعيف، فيه عبد الحميد الهلالي، وهو ضعيف، وتابعه مسور بن الصلت- عند أبي يعلى، وابن عدي- وهو ضعيف أيضاً، ضعفه ابن معين، والبخاري، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والدارقطني، وغيرهم^(١).

وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح، ولم يخرجاه) وتعقبه الذهبي فقال: (عبد الحميد ضعفه)، والحديث ضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة^(٢).
أما شطر الحديث الأول: (كل معروف صدقة ...) فهو ثابت في الصحيح، من حديث جابر رضي الله عنه مرفوعاً: أخرجه البخاري، في كتاب الأدب، باب كل معروف صدقة (٥/٢٢٤١ ح ٥٦٧٥)، والترمذي في أبواب البر والصلة، باب ماجاء في طلاقة الوجه وحسن البشر (٣/٤١٤ ح ١٩٧٠).

(١) التاريخ الكبير، للبخاري (٤١١/٧)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢٩٨/٨)، ضعفاء

العقيلي (٤/٢٤٤)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٣/١٢٠)

(٢) (٢/٣٠١ ح ٨٩٨)

الحديث التاسع: حديث أبي العالية:

٩- عن أبي العالية: أَنَّ العباس رضي الله عنه بنى غرفةً، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (اهدمها)، فقال: أو أتصدق بئمنها؟، فقال صلى الله عليه وسلم: (اهدمها) ثلاثاً.

تخريج الحديث، وبيان الاختلاف الوارد فيه: اُخْتُلِفَ فيه على حمّاد بن سلمة، على وجهين:

الوجه الأول: عن حمّاد، حدثنا شعيب بن الحبحاب، عن أبي العالية، عن العباس موصولاً.

أخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٢/٤١٤ ح ٩٥٥)، وذكره ابن أبي حاتم في "العلل" (٥/٩٧)، من طريق أسد بن موسى، عن حماد، به بمثله.

الوجه الثاني: عن حماد، حدثنا شعيب بن الحبحاب، عن أبي العالية: أن العباس رضي الله عنه .. مرسلًا.

أخرجه الطيالسي (٢/٢٧٨ ح ١٠٢٠)، ومن طريقه البيهقي في "شعب الإيمان" (١٣/٢٣١ ح ١٠٢٤٢)

وأبو داود في "المراسيل" (ص ٣٤٠ ح ٤٩٥) عن موسى بن إسماعيل.

وأبو حاتم في "العلل" (٥/٩٧) عن عفان بن مسلم.

وابن أبي الدنيا في "قصر الأمل" (ص ١٨١ ح ٢٨١) من طريق أبي ربيعة

فهد بن عوف.

أربعتهم (الطيالسي، وموسى، وعفان، وأبو ربيعة)، عن حماد، به بمثله.

النظر في الاختلاف:

بعد النظر في أوجه الاختلاف الواردة في الحديث نجد أن الوجه الأول - رواية الوصل-، انفرد به أسد بن موسى، وقد وثَّقه جمعٌ من النقاد، إلا أنهم تكلموا في مناكير حدَّث بها، وقد تكون الآفة من غيره، كما قال ابن يونس: (حدَّث بأحاديث منكرة، وكان ثقةً، وأحسب الآفة من غيره)، وابن يونس بلديّ أسد بن موسى، فكلاهما مصري، ومعلوم أنّ الرجل أعلم بأهل بلده من غيرهم؛ فقله مقدّم على قول غيره، وقال ابن حجر: (صدوق يغرب، وفيه نصب).^(١)

أما الذين رووه بالإرسال - وهم: الطيالسي،^(٢) وموسى بن إسماعيل،^(٣) وعقّان بن مسلم،^(٤) وهم ثقات أثبات، أما أبو ربيعة، فتكلم فيه جمع من النقاد، وقال ابن عدي: (.. ولم أر في حديثه منكرًا لا يشبه حديث أهل الصدق)^(٥)، فالراجح هو الوجه الثاني - المرسل -، لأنّ الذين رووه هم الأكثر والأوثق، وهذا ما رجّحه أبو حاتم في "العلل"، وقال عن الوجه الأول: (هذا خطأ)^(٦)

(١) الثقات للعجلي (٢٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣٣٨/١) التهذيب، لابن حجر (٢٢٨/١) التقريب، له (١٠٤)

(٢) وهو ثقة حافظ. تقريب التهذيب، لابن حجر (ص ٢٥٠)

(٣) وهو ثقة ثبت. تقريب التهذيب، لابن حجر (ص ٥٤٩).

(٤) وهو ثقة ثبت. التقريب، لابن حجر (ص ٣٩٣).

(٥) الضعفاء للعقيلي (٤٦٣/٣)، الكامل لابن عدي (٣/٢١٠).

(٦) علل الحديث، لابن أبي حاتم (٩٧/٥).

دراسة إسناد الطيالسي:

١- حماد بن سلمة: ثقة، وثَّقه أكثر النقاد، وقال الذهبي: (كان بحراً من بحور العلم، وله أوهام في سعة ما روى، وهو صدوق حجة، إن شاء الله، وليس هو في الإتقان كحماد بن زيد) (١)

٢- شعيب بن الحَبَّاب: ثقة، وثَّقه ابن سعد، وأحمد، والنسائي، وغيرهم. (٢)

٣- أبو العالية: رُفيع بن مهران أبي العالية الرياحي، من كبار التابعين، مجمعٌ على ثقته. (٣)

الحكم على إسناده: رجاله ثقات، إلا أنَّه مرسل، فهو ضعيف، قال المنذري: (مرسل جيّد الإسناد)، (٤) وقال الهيثمي: (مرسل، ورجاله رجال الصحيح). (٥)، وقال العراقي: (منقطع). (٦)

(١) ينظر في ترجمته: التاريخ الكبير، للبخاري (٨٩/٣)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٦٢٣/٣)، ثقات ابن حبان (٢١٦/٦)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (٤٤٤/٧)، التهذيب، لابن حجر (١١/٣)

(٢) ينظر في ترجمته: العلل، لأحمد (٤١٦/١)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٤٢/٤)، ثقات ابن حبان (٣٥٥/٤) التهذيب، لابن حجر (٣٠٦/٤)، التقريب، له (ص ٢٦٧)

(٣) ينظر في ترجمته: الطبقات الكبرى، لابن سعد (١١٢/٧)، السير، للذهبي (٢٠٧/٤)، التهذيب، لابن حجر (٢٤٦/٣).

(٤) الترغيب والترهيب، للمنذري (١٣/٣)، وكذا قال الهيثمي في كتابه: الزواجر عن اقتراف الكبائر (٤٢٨/١).

(٥) مجمع الزوائد، للهيثمي (٧٠/٤).

(٦) المغني عن حمل الأسفار، للعراقي (ص ١٥٩٢).

الحديث العاشر: حديث ابن مسعود رضي الله عنه:

١٠ - عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (مَنْ بَنَى فَوْقَ مَا يَكْفِيهِ كُفِّرَ أَنْ يَحْمَلَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى عُنُقِهِ).

تخریج الحديث: أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٠١/١٠٢٨٧ ح)، قال: حدثنا يحيى بن عبد الباقي المصيصي، والحسن بن علي المعمرى قالا: ثنا المسيب بن واضح، ثنا يوسف بن أسباط، عن سفيان الثوري، عن سلمة بن كهيل، عن أبي عبيدة، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٦ / ٣٨٨)، عن أبي عروبة. وأبو نعيم في "حلية الأولياء" (٨ / ٢٤٦)، من طريق أبي الربيع الحسين بن الهيثم.

والبیهقي في "شعب الإيمان" (١٣ / ٢٢١ ح ١٠٢٢٧)، من طريق محمد بن علي الصائغ، ومحمد بن علي المكي، وأحمد بن عبدالله الصياد. وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٣ / ١١٤) من طريق أحمد بن نصر المقرئ.

ستتهم (أبو عروبة، وأبو الربيع، والصائغ، والمكي، والصياد، والمقرئ) عن المسيب به، بلفظ مقارب

دراسة إسناد الطبراني:

١- يحيى بن عبد الباقي المصيصي: ثقة، وثقه الخطيب البغدادي، وابن الجوزي، والذهبي، وغيرهم. (١)

٢- الحسن بن علي العمري: قال الحاكم: (صدوق حافظ)، وقال الخطيب: (كان من أوعية العلم، يذكر بالفهم، ويوصف بالحفظ، وفي حديثه غرائب وأشياء ينفرد بها)، فحديثه في مرتبة الصحة، إلا ما استُغرب عليه، فيتقى. (٢)

٣- المسيب بن واضح: تكلم فيه كثيرٌ من النُّقاد؛ لأحاديث أُستنكرت عليه، فقال أبو حاتم: (صدوق كان يخطيء كثيراً، فإذا قيل له لم يقبل)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (وكان يخطيء)، وساق ابن عدي له عدة أحاديث تستنكر- ومنها هذا الحديث- وقال: (وعامة ما خالف فيه الناس هو ما ذكرته لا يتعمده، بل كان يشبه عليه، وهو لا بأس به)، وضعفه بإطلاق الدارقطني، فالذي يظهر من حاله أنَّ في حديثه وهمٌ وخطأ، فهو- كما قال ابن عدي- لا بأس به؛ إلا فيما أُستنكر عليه، أو خالف (٣)

-
- (١) تاريخ بغداد، للخطيب (١٤ / ٢٢٧)، تاريخ دمشق، لابن عساکر (٦٤ / ٣٠٢)، المنتظم لابن الجوزي (١٣ / ٤٨)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٤ / ٤٥)
- (٢) سؤالات حمزة السهمي (ص ١٩٨)، تاريخ بغداد، للخطيب (٧ / ٣٦٩)، سير أعلام النبلاء للذهبي (١٣ / ٥١٠)
- (٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٨ / ٢٩٤)، الثقات، لابن حبان (٩ / ٢٠٤)، الكامل، لابن عدي (٦ / ٣٨٩).

٤- يوسف بن أسباط: أثنى عليه بعض الأئمة؛ فوصفوه بالزهد، والصدق، ووثَّقه ابن معين، ولكن تكلموا في حفظه، وسبب ذلك أنه دفن كتبه فكان يحدث من حفظه فيغلط، ولذا قال أبو حاتم: (كان رجلاً عابداً دفن كتبه، وهو يغلط كثيراً، وهو رجل صالح، لا يحتجُّ بحديثه)، وقال ابن عدي: (هو عندي من أهل الصدق، إلا أنه لما عدم كتبه كان يحمل على حفظه؛ فيغلط ويشتهه عليه، ولا يتعمد الكذب)، وهذا خلاصة حاله، والله أعلم. (١)

٥- سفیان الثوري: وهو ثقة، حافظ، إمام، حجة. (٢)

٦- سلمة بن كهيل: ثقة، وثَّقه ابن معين، والعجلي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، وغيرهم. (٣)

٧- أبو عبيدة عامر بن عبد الله بن مسعود الهذلي: تكلموا في سماعه عن أبيه رضي الله عنه، فنفى سماعه من أبيه كثير من المتقدمين، كابن معين، وأبي حاتم، وابن حبان، إلا أن جمعاً من الأئمة قبلوا أحاديثه عن أبيه؛ لمعرفة بها، قال يعقوب بن شيبة: (إنما استجاز أصحابنا أن يدخلوا حديث أبي عبيدة، عن أبيه، في المسند - يعني في الحديث المتصل - لمعرفة أبي عبيدة بحديث

(١) تاريخ ابن معين (ص ٢٢٧)، التاريخ الكبير، للبخاري (٣٨٥/٨)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢١٨/٩)، الثقات (٦٣٨/٧)، الكامل، لابن عدي (١٥٨/٧)، لسان الميزان، لابن حجر (٥٤٨/٨).

(٢) تقدمت ترجمته ص ٨.

(٣) التاريخ الكبير، للبخاري (٧٤/٤)، ثقات العجلي (ص ٤٢١)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (١٧٠/٤)، التهذيب، لابن حجر (١٣٧/٤)، التقريب، له (ص ٢٤٨).

أبيه وصحتها، وأنه لم يأت فيها بحديثٍ منكرٍ^(١)، وقال ابن رجب: (أبو عبيدة لم يسمع من أبيه، لكن رواياته عنه أخذها عن أهل أبيه؛ فهي صحيحة عنهم).^(٢)

الحكم على إسناده: إسناده ضعيف جداً؛ فيه المسيّب بن واضح: أستنكر عليه أحاديث، منها هذا الحديث^(٣)، وفيه يوسف بن أسباط: مُتَكَلَّمٌ فِي حَفْظِهِ وَضَبْطِهِ، كَمَا أَنَّ أَبَاعَبِيدَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال أبو حاتم: (باطل، لا أصل له بهذا الإسناد)،^(٤) وقال أبو نعيم: (غريب من حديث الثوري، تفرّد به المسيّب، عن يوسف)،^(٥) وقال المنذري: (رواه الطبراني في "الكبير" من رواية المسيّب بن واضح، وهذا الحديث مما أنكر عليه وفي سنده انقطاع)،^(٦) وقال الذهبي: (هذا حديث منكر)^(٧)

وقال العراقي: (إسناده فيه لين وانقطاع)،^(٨) وقال الهيثمي: (فيه المسيّب بن واضح، وثقه النسائي، وضعّفه جماعة)،^(٩) وقال الألباني: (ضعيفٌ جداً).^(١٠)

(١) شرح علل الترمذي، لابن رجب (١/٥٤٤).

(٢) فتح الباري، لابن رجب (٦/١٤)، وللتوسع في هذه المسألة ينظر: رسالة الماجستير في جامعة أم القرى، بعنوان: مرويات أبي عبيدة عن ابن مسعود- جمع وتخرّيج ودراسة-، للباحث: عبدالله البخاري.

(٣) قاله ابن عدي في الكامل (٦/٣٨٩).

(٤) علل الحديث، لابن أبي حاتم (٥/١٠٧).

(٥) حلية الأولياء، لأبي نعيم (٨/٢٤٦).

(٦) الترغيب والترهيب، للمنذري (٣/١٣).

(٧) ميزان الاعتدال، للذهبي (٤/١١٦).

(٨) المغني عن حمل الأسفار، للعراقي (ص ١٥٩٣).

المبحث الثاني: الأحاديث الواردة في مشروعية البنیان.

وردت أحاديث تدل دلالةً صريحة، وغير صريحة على مشروعية البنیان،

منها:

الحديث الأول: حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

١- عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: (رأيتني مع النبي ﷺ بنيتُ بيدي بيتاً يُكْنِي من المطر، ويظلني من الشمس، ما أعاني عليه أحدٌ من خلق الله)

غريب الحديث:

(رَأَيْتُنِي): قال ابن حجر: (كأنه استحضر الحالة المذكورة فصار لشدة علمه بها كأنه يرى نفسه يفعل ما ذَكَرَ زمن النبي ﷺ)^(٣).

(يُكْنِي): -بضم التحتية، والنون الأولى المشددة، بينهما كاف مكسورة- من أكَنَّ، أي يقيني.^(٤)

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري في كتاب الاستئذان، باب ماجاء في البناء (٨/٨٢ ح ٦٣٠٢)، وابن ماجه في أبواب الزهد، باب في البناء والخراب (٢/٩٣ ح ١٣٦٢٤)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (١٣/٢١٦ ح ١٠٢١٩).

(١) مجمع الزوائد، للهيتمي (٧٠/٤).

(٢) ضعيف الترغيب والترهيب، للألباني (٢٩٢/١).

(٣) فتح الباري، لابن حجر (٩٣/١١).

(٤) إرشاد الساري، للقسطلاني (١٧٢/٩).

الحديث الثاني: حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

٢- عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ: (أربع من السعادة: المرأة الصالحة، والمسكن الواسع، والجار الصالح، والمركب الهنيء، وأربع من الشقاوة: الجار السوء، والمرأة السوء، والمسكن الضيق، والمركب السوء).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن حبان (٣٤٠/٩ ح ٤٠٣٢)، قال: أخبرنا محمد بن إسحاق بن إبراهيم مولى ثقيف، قال: حدثنا محمد بن عبدالعزيز بن أبي رزمة، قال: حدثنا الفضل بن موسى، عن عبدالله بن سعيد بن أبي هند، عن إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، عن جده رضي الله عنه فذكره بهذا اللفظ.

وأخرجه الضياء في "الأحاديث المختارة" (٢/ ٢٤ ح ١٠٤٨)، من طريق ابن حبان.

والخطيب في "تاريخ بغداد" (٥٨١/١٣) من طريق محمود بن آدم، عن الفضل بن موسى، به بمثله.

وأخرجه الطيالسي (١٧١/١ ح ٢٠٧)، وأحمد (١٦٨/١)، والبخاري (٢٠/٤ ح ١١٨٠)، والحاكم في "المستدرک" (٢/ ١٥٧ ح ٢٦٤٠)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (١٢/١٠٢ ح ٩١١٠) من طريق محمد بن أبي حميد، عن إسماعيل بن محمد به، وفيه: (ثلاثة) بدلاً من (أربعة)، دون ذكر الجار الصالح، والجار السوء.

وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١/١٤٦ ح ٣٢٩)، وفي "الأوسط" (٤/٦١٠ ح ٣٦١)، من طريق العباس بن ذريح.

والحاكم في "المستدرک" (٢/١٧٥ ح ٢٦٨٤) من طريق أبي بكر بن حفص.

كلاهما (العباس، وأبو بكر)، عن محمد بن سعد، به بمثل لفظ أحمد.

دراسة إسناد ابن حبان:

١- محمد بن إسحاق بن إبراهيم مولى ثقيف، أبو العباس السراج، محدث خراسان ومسندها، قال ابن أبي حاتم: (صدوق ثقة)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يغرب)، ووثقه الدارقطني.^(١)

٢- محمد بن عبدالعزيز بن أبي رزمة: ثقة، وثقه النسائي، والدارقطني، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم: (صدوق).^(٢)

٣- الفضل بن موسى: ثقة، وثقه وكيع، وابن معين، والبخاري، وغيرهم.^(٣)

٤- عبدالله بن سعيد بن أبي هند الفزاري: وثقه ابن معين، والعجلي، وأبو داود، ويعقوب بن سفيان، وغيرهم، وقال النسائي: (ليس به بأس)، وقال يحيى القطان: (كان صالحاً تعرف وتنكر)، وذكره ابن حبان في الثقات،

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (١٩٦/٧)، الثقات، لابن حبان (١٢٩/٩)، سؤالات السلمي (ص ٢٨٥).

(٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٨/٨)، الثقات، لابن حبان (٩٥/٩)، تقريب التهذيب لابن حجر (ص ٤٩٣).

(٣) التاريخ الكبير، للبخاري (١١٧/٧)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٦٨/٧)، التقريب، لابن حجر (ص ٤٤٧).

وقال: (يخطئ)، وضعّفه أبو حاتم، واختار الذهبي أنه صدوق، وقال ابن حجر: (صدوق ربما وهم)، والأظهر أنّه صدوق، وأما تضعيف أبي حاتم فقد أجاب عنه ابن حجر فقال: (تكلم فيه أبو حاتم بعنت).^(١)

٥- إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص الزهري: ثقةٌ حجةٌ، وثقه وأثنى عليه ابن معين، وكذا وثقه العجلي، وأبو حاتم، والنسائي، وابن خراش، وغيرهم.^(٢)

٦- محمد بن سعد بن أبي وقاص: ثقة، وثقه ابن سعد، والعجلي، وذكره ابن حبان في "الثقات"^(٣)

الحكم على إسناده:

إسناده حسن؛ رجاله ثقات، عدا عبدالله بن سعيد بن أبي هند، والأقرب في حاله أنّه صدوق، وتابعه محمد بن أبي حميد، إلا أنّه ضعيف؛ وضعّفه ابن معين، وأبوزرعة، وأبو حاتم، وابن عدي، وغيرهم^(٤)

(١) تاريخ ابن معين (٣١٠/٢)، التاريخ الكبير، للبخاري (١٠٤/٥)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٧٠/٥)، الثقات، لابن حبان (١٢/٧)، الكاشف، للذهبي (٨٢/٢)، هدي الساري، لابن حجر (ص ٤١٣)، التقريرين له (ص ٣٠٦).

(٢) الثقات للعجلي (٢٢٦/١)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (١٩٤/٢)، تقريب التهذيب لابن حجر (ص ١٠٩).

(٣) طبقات ابن سعد (١٦٧/٥)، الثقات للعجلي (٢٣٨/٢) الثقات لابن حبان (٣٥٤/٥)، تقريب لابن حجر (٤٨٠).

(٤) الضعفاء للعجلي (٦١/٤)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢٣٣/٧)، تقريب التهذيب، لابن حجر (ص ٤٧٥).

والحديث صحَّحه الحاكم^(١)، في الموضوع الأول الذي من طريق محمد بن أبي حميد، ووافقه الذهبي، وصحَّحه أيضاً في الموضوع الثاني، وقال: (تفرّد به محمد بن بكير الحضرمي، فإن كان حفظه؛ فهو على شرطهما)،^(٢) وتعبّبه الذهبي، فقال: (محمد، قال أبو حاتم: صدوق يغلط، وقال يعقوب بن شيبة: ثقة)، وقال المنذري: (رواه أحمد بإسنادٍ صحيح، والطبراني، والبخاري، والبيهقي، وصحَّحه)،^(٣) وقال الهيثمي: (رواه أحمد، والبخاري، والطبراني في الكبير، والأوسط، ورجال أحمد رجال الصحيح)،^(٤) وصحَّحه الألباني في "السلسلة الصحيحة".^(٥)

(١) المستدرک، للحاکم (١٥٧/٢).

(٢) المرجع السابق.

(٣) الترغيب والترهيب، للمنذري (٢٨/٣).

(٤) طبقات ابن سعد (١٦٧/٥)، الثقات للعجلي (٢٣٨/٢)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم

(٢٦١/٧)، الثقات لابن حبان (٣٥٤/٥)، الكاشف، للذهبي (١٧٤/٢)، التهذيب، لابن

حجر (١٦١/٩)، التقريب له (ص ٤٨٠).

(٥) (٢٨٢ ح ٥٧١/١).

الحديث الثالث: حديث نافع بن عبد الحارث رضي الله عنه.

٣- عن نافع بن عبد الحارث رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (من سعادة المرء المسلم: المسكن الواسع، والجار الصالح، والمركب الهنيء).

تخريج الحديث: أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (ص ٥٤ ح ١١٦)، قال حدثنا محمد بن كثير، قال: أخبرنا سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، قال حدثني حُمَيْل بن عبد الرحمن، عن نافع رضي الله عنه بهذا اللفظ

وأخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (ص ١٦٢ ح ٤٥٧)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٥/٢٦٧٢ ح ٦٤٠٠)، من طريق قبيصة.

وأحمد (٤٠٧/٣) وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٤/٣١١ ح ٢٣٣٦)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٧/٢٠٧ ح ٢٧٧٣)، من طريق وكيع.

وعبد بن حميد في "مسنده" (ص ١٤٩ ح ٣٨٥)، والبخاري في "الأدب المفرد" (ص ١٦٢ ح ٤٥٧)، وابن أبي خيثمة في "تاريخه" (١/٤٣ ح ٢١) والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٧/٢٠٧ ح ٢٧٧٢)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٥/٢٦٧٢ ح ٦٤٠٠)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (١٢/١٠٣ ح ٩١١١)، من طريق أبي نعيم.

والحاكم في "المستدرک" (٤/١٨٤ ح ٧٣٠٦) من طريق مؤمل بن إسماعيل.

خمسهم (محمد بن كثير، وقبيصة، ووكيع، وأبو نعيم، ومؤمل) عن سفيان الثوري، به بمثله.

دراسة إسناه:

- ١- محمد بن كثير العبدي البصري، ثقة، وثَّقه أحمد، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: (ثقة لم يصب من ضعفه).^(١)
- ٢- سفيان الثوري: ثقة، حافظ، إمام، حجة.^(٢)
- ٣- حبيب بن أبي ثابت الأسدي: ثقة فقيه جليل، وثَّقه وأثنى عليه ابن معين، والعجلي، وأبو حاتم، والنسائي، وغيرهم.^(٣)
- ٤- حُمَيْل بن عبدالرحمن، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: (لا يعرف حاله)، وقال في "المغني في الضعفاء": (لا يُدرى من هو؟)، وقال ابن حجر: (مقبول)، أي حيث يتابع، وإلا فهو لين الحديث.^(٤)

الحكم على إسناه: إسناه ضعيف، فيه حُمَيْل بن عبدالرحمن، وهو مقبول حيث يتابع- كما قال ابن حجر-، وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد؛ فإنَّ حُمَيْل مولى عبدالله بن الحارث الأنصاري، روى عنه حبيب بن

(١) الثقات لابن حبان (٧٧/٩)، الكاشف، للذهبي (٢١٣/٢)، التهذيب، لابن حجر (٤١٨/٩)، التقريب له (ص ٥٠٤).

(٢) تقدم ذكره ص ١٤.

(٣) التاريخ الكبير، للبخاري (٣١٣/٢)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (١٠٧/٣)، الكاشف، للذهبي (٣٠٧/١)، التهذيب، لابن حجر (١٥٦/٢)، التقريب، له (ص ١٥٠).

(٤) التاريخ الكبير، للبخاري (٢٢٦/٣)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٤٠٣/٣)، الثقات، لابن حبان (٢١٤/٤)، ميزان الاعتدال، للذهبي (٦٦٩/١)، التهذيب، لابن حجر (١٧٠/٣)،

التقريب، له (ص ١٩٦).

ثابت غير حديث)، وأقرّه الذهبي،^(١) وقال المنذري: (ورواته رواية الصحيح)،^(٢) وقال الهيثمي: (رجاله رجال الصحيح)،^(٣) وقال البوصيري: (رجاله ثقات).^(٤) ويشهد لهذا الحديث حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه المتقدم، فيتقوى به حديث نافع، ويرتقي للحسن لغيره.

(١) المستدرک، للحاکم (١٨٤/٤) .

(٢) الترغيب والترهيب، للمنذري (٢٤٦/٣) .

(٣) مجمع الزوائد، للهيثمي (١٦٣/٨) .

(٤) إتحاف الخيرة المهرة، للبوصيري (٤٣/٣) .

الحديث الرابع: حديث حَبَّة وَسَوَاء رضي الله عنهما.

٤- عن حَبَّة وَسَوَاء^(١) ابني خالد رضي الله عنهما، قالَا : أتينا رسول الله ﷺ وهو يعمل عملاً، أو يبني بناءً فأعناهُ عليه، فلما فرغ دعا لنا، وقال: (لا تأيسا من الخير ما تهزرت رؤوسكما، إنَّ الإنسان تلده أمه أحمر ليس عليه قشرة، ثم يبرزه الله عز وجل ويرزقه).

غريب الحديث:

(تهزرت رؤوسكما): أي تحركت كنايةً عن الحياة.

(أحمر ليس عليه قشرة): كاللحم الذي لا قشر عليه لضعف الجلد، ثم يقوي الله تعالى قشره، أي: جلده، ويحتمل أنَّ المراد بالقشر الثوب، أي: يخرج عرياناً بلا ثوب، ثم يعطيه الله تعالى الثوب.^(٢)

تخرُّج الحديث: أخرجه وكيع في "الزهد" (ص ٢٣٨ ح ٤٨٧)، قال: حدثنا الأعمش، عن سلام أبي شرحبيل، عن حبة وسواء، ابني خالد رضي الله عنهما، بهذا اللفظ، وعنه الإمام أحمد (٣/ ٤٦٩)

ومن طريق وكيع أخرجه ابن ماجه في كتاب الزهد، باب التوكل واليقين (٢/ ١٣٩٤ ح ٤١٦٥)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ١٣٨ ح ٦٦١٢).

(١) حَبَّة - بفتح الحاء المهملة، وتشديد الباء- بن خالد الأسدي، وقيل العامري، وقيل الخزاعي، وأخوه سَوَاء بن خالد، صحابيان، عداهما في أهل الكوفة، لهما هذا الحديث فقط. طبقات ابن سعد (٦/ ٣٣)، الاستيعاب لابن عبد البر (٢/ ٦٨٩)، الإصابة لابن حجر (٢/ ١٣-١٨٠/٣)

(٢) حاشية السندي على سنن ابن ماجه (٢/ ٥٤١).

وأخرجه الإمام أحمد (٤٦٩/٣)، وهناد السري في "الزهد" (٤٠٧/٢) ح (٧٨٩)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٣/ ١٣٨ ح ١٤٦٦)، والطبراني في "الكبير" (٤/٨ ح ٣٤٨٠)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١/٣٢٤)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٢/ ١١٩)، من طريق أبي معاوية. وابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٦/ ٣٣)، والبخاري في "الأدب المفرد" (ص ١٦١ ح ٤٥٣)، والطبراني في "الكبير" (٤/٧ ح ٣٤٧٩)، من طريق جرير بن حازم .

وابن حبان (٣٤/٨ ح ٣٢٤٢)، من طريق أبي خثيمة. أربعتهم (وكيع، وأبو معاوية، وجرير، أبو خثيمة)، عن الأعمش، به بنحوه، وعند البخاري مختصراً.

دراسة إسناد وكيع بن الجراح:

١- الأعمش سليمان بن مهران، ثقة حافظ ورع، وثقه النقاد وأثنوا عليه، منهم ابن معين، والعجلي، والنسائي، وغيرهم، وكان يُسمّى بالمصحف؛ لصدقه. (١)

٣- سلام أبي شرجيل، لم يذكر له راو غير الأعمش، وذكره ابن حبان في

(١) التاريخ الكبير، للبخاري (٣٧/٤)، المرح والتعديل، لابن أبي حاتم (١٤٦/٤)، السير، للذهبي (٢٢٦/٦)، تذكرة الحفاظ، للذهبي (١٥٤/١)، التهذيب، لابن حجر (١٩٥/٤)، التقريب، له (٢٥٤)

ثقاته، وقال الذهبي في "الكاشف": (وثَّق)، وقال ابن حجر: (مقبول)^(١) أي حيث يتابع، وإلا فهو لَيِّن الحديث، وهو كما قال ابن حجر، والله أعلم.

الحكم على إسناده:

إسناده ضعيف، فيه سلام أبي شرحبيل، وهو مقبول حيث يتابع، ولم يتابع عليه.

والحديث حسن إسناده ابن حجر في "الإصابة"^(٢) وقال البوصيري: (ليس لحبة وسواء ابني خالد عند ماجة سوى هذا الحديث، وليس لهما رواية في شيء من الكتب الخمسة، وإسناد حديثهما صحيح، رجاله ثقات)^(٣)، وضعّفه الألباني في "السلسلة الضعيفة"^(٤)، وأشار لتساهل البوصيري في تصحيح هذا الحديث.

-
- (١) الثقات، لابن حبان (٣٣٢/٤)، الكاشف، للذهبي (٤٧٤/١)، التهذيب، لابن حجر (٢٨٥/٤)، التقريب، له (ص ٢٦١)
- (٢) (١٤/٢).
- (٣) مصباح الزجاجة، للبوصيري (٣١٤/٢).
- (٤) (٤٧٩٨ ح ٣٣٩/١٠).

الحديث الخامس: حديث معاذ بن أنس الأنصاري رضي الله عنه.

٥- عن معاذ بن أنس رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: " من بنى بُنياناً من غير ظلمٍ، ولا اعتداءٍ، أو غرس غرساً في غير ظلمٍ، ولا اعتداءٍ، كان له أجرٌ جارٍ ما انتفع به من خلق الله تبارك وتعالى "

تخريج الحديث: أخرجه أحمد (٤٣٨ / ٣) قال: حدثنا حسن بن موسى، حدثنا ابن لهيعة، حدثنا زَبَّان، عن سهل بن معاذ، عن أبيه رضي الله عنه، بهذا اللفظ. وأخرجه ابن عبد الحكم في "فتوح مصر" (ص ٣٢٦) عن أبي الأسود النضر بن عبد الجبار.

والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٠ / ١٨٧ ح ٤١٠) من طريق أسد بن موسى.

كلاهما (النضر، وأسد) عن ابن لهيعة به، بمثله.

والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٢ / ٤١٦ ح ٩٥٧)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٠ / ١٨٧ ح ٤١١)، والبيهقي في "الشعب" (١٣ / ٢٥٠ ح ١٠٢٨٨)، من طريق يحيى بن أيوب.

وأبو يعلى في مسنده الكبير - كما في إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة - (٤ / ٣٣٦ ح ٣٩٦٤) من طريق رشدين.

كلاهما (يحيى، ورشدين) عن زَبَّان بن فايد به، بمثله.

دراسة إسناد الإمام أحمد:

١- حسن بن موسى الأشيب: ثقة، وثقه ابن سعد، وابن معين، وأحمد، وغيرهم، وذكره ابن حبان في الثقات^(١).

٢- عبدالله بن لهيعة: اختلف في حاله أئمة النقد اختلافاً كبيراً، فمنهم من أثنى عليه بإطلاقٍ، ومنهم من حسن حديثه، ومنهم من فصل في قبول حديثه، ومنهم من ضعفه، وردَّ حديثه بإطلاق، وهناك من توقف فيه، والأقرب في حاله أنه ضعيف، قال الإمام الذهبي: (لا ريب أن ابن لهيعة كان عالم الديار المصرية، هو والليث معاً... ثم قال: ولكن ابن لهيعة تهاون بالإلتقان، وروى مناكير فانحط عن رتبة الاحتجاج به عندهم.... وما رواه عنه ابن وهب، والمقرئ، والقدماء فهو أجود).^(٢)

٣- زبَّان بن فائد المصري: ضعيفٌ، ضعفه ابن معين، وقال الإمام أحمد: (أحاديثه مناكير)، وقال ابن حجر: (ضعيف الحديث مع صلاحه

(١) تاريخ ابن معين برواية الدارمي (ص ٩٨)، الثقات لابن حبان (٨/ ١٧٠)، التقريب، لابن حجر (ص ١٦٤).

(٢) تاريخ ابن معين برواية الدوري (٤/ ٤٨١)، التاريخ الكبير، للبخاري (٥/ ١٨٢)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٣٣٥)، المجروحين، لابن حبان (٢/ ١٠)، الكامل، لابن عدي (٤/ ١٤٤)، السير، للذهبي (٨/ ١٤)، شرح علل الترمذي، لابن رجب (١/ ١٣٦)، التهذيب، لابن حجر (٥/ ٣٢٧)، التقريب، لابن حجر (ص ٣١٩).

وعبادته).^(١)

٤- سهل بن معاذ: أكثر أئمة النقد على تضعيفه؛ خصوصاً فيما رواه زبَّان بن فائد عنه، قال ابن حبان: (لا يعتبر حديثه، ما كان من رواية زبَّان بن فائد عنه).^(٢)

الحكم على إسناده:

إسناده ضعيف؛ فيه ابن لهيعة، وزبَّان بن فائد، وسهل بن معاذ، وكلهم ضعفاء، والحديث ضعّفه ابن مفلح^(٣)، وابن رجب الحنبلي^(٤)، وقال الهيثمي: (فيه زبَّان بن فائد؛ ضعّفه أحمد وغيره، ووثّقه أبو حاتم)^(٥)، وقال البوصيري: (هذا إسناده ضعيف؛ لضعف زبَّان بن فائد).^(٦)

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٦١٦/٣)، الضعفاء للعقيلي (٩٦/٢)، المجروحين، لابن حبان (٣٥٠/١)، الكامل، لابن عدي (١٥٣/٣)، الكاشف، للذهبي (٤٠٠/١)، التقريب، لابن حجر (ص٢١٣).

(٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢٠٣/٤)، الثقات لابن حبان (٣٢١/٤)، المجروحين، لابن حبان (٣٨٥/١)، الكاشف، للذهبي (٤٧٠/١)، التقريب، لابن حجر (ص٢٥٨).

(٣) الآداب الشرعية، لابن مفلح (٤٢٥/٣).

(٤) جامع العلوم والحكم، لابن رجب (٦٥/٢).

(٥) مجمع الزوائد، للهيثمي (١٢٢/٤).

(٦) إتخاف الخيرة المهرة، للبوصيري (٣٣٦/٤).

المبحث الثالث: دراسة الإشكال الوارد في أحاديث ذم النبيان.

بعد دراسة أسانيد أحاديث ذم النبيان والتحذير منه-وهي عشرة أحاديث-تبيّن أن الحديث الأول-حديث خباب رضي الله عنه- صحيح لكنه موقوف، والأقرب أن له حكم الرفع -كما تقدم-، والحديث الثاني -حديث أنس رضي الله عنه-إسناده حسن، أما باقي الأحاديث الثمانية فهي ضعيفة، وضعفها محتمل - عدا الحديث العاشر؛ فهو ضعيف جداً-، فأحاديث الذم تدل في ظاهرها على ثبوت الذم في أحاديث البناء؛ إلا أن هذا الذم يقابله أحاديث دالة على مشروعيتها.

أما الأحاديث الدالة على مشروعية البناء، فقد وقفت على خمسة أحاديث، تمّ دراستها، وتبيّن أن الأول صحيح، والثاني حسن، والثالث حسن لغيره، والرابع والخامس ضعيفان.

أما دلالتها فهي ظاهرة على مشروعية البناء، فالحديث الأول-حديث ابن عمر- يخبر ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وقد بنى بيديه بيتاً يكنه من المطر..، فقلوه: "مع النبي صلى الله عليه وسلم" أي في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا تأكيد على مشروعية البناء، ولو لم يكن مشروعاً لما وسع النبي صلى الله عليه وسلم إلا الإنكار عليه،^(١) أما الحديث الثاني-حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه- والحديث الثالث -حديث نافع رضي الله عنه- فيفهم منها الدلالة على مشروعية البناء، وأنّ للمسلم أن يبني بيته بناءً على حاجته، وله أن يوسّع في بيته؛ فإنّ

(١) ينظر شرح صحيح البخاري لابن بطال (٧٥/٩)، وفتح الباري لابن حجر (٩٢/١١).

المسكن الواسع من أسباب السعادة التي أقرها النبي ﷺ، وأكَّدها، قال المناوي: ("والمسكن الواسع" أي: الكثير المرافق بالنسبة لسكانه، ويختلف سعته حينئذٍ باختلاف الأشخاص، فرب واسع لرجل ضيقٍ على آخر، وعكسه)^(١) أما الحديث الرابع- حديث حبة وسواء رضي الله عنهما- فهو صريح الدلالة على أن النبي ﷺ كان يباشر البناء.

ولذلك سلك العلماء المنهج المعتبر في دراسة ما تعارض في الظاهر من هذه الأحاديث المختلفة، حيث حرصوا على المسلك الأول في درء هذا التعارض، وهو الجمع بين الأحاديث الواردة، وإعمالها على أوجه مختلفة، قال ابن رشد: (والجمع أولى من الترجيح ما أمكن الجمع)^(٢)

فوجَّه أهل العلم أحاديث ذم البناء على النحو التالي:

١- أن ذلك الذم محمولٌ على ما لاتمس الحاجة إليه؛ من التباهي في البنیان، والتطاول الذي لا حاجة إليه، وهذا ما جاء مصرحاً به في حديث أنس رضي الله عنه: (أما إنَّ كلَّ بناءٍ وبألَّ على صاحبه، إلا ما لا، إلا ما لا)، أي إلا ما لا بد منه، قال المنذري: (قوله: إلا ما لا: أي إلا ما لا بُدَّ منه مما يستره من الحر والبرد والسباع ونحو ذلك)،^(٣) وقال ابن حجر لما ساق بعض ما ورد في ذم البناء: (هذا كله محمولٌ على ما لا تمس الحاجة إليه؛

(١) فيض القدير، للمناوي (٣/٣٠٢)، وينظر أيضاً: السلسلة الصحيحة، للألباني

. (٢٨٣١ ح ٨٠٣/٦)

(٢) بداية المجتهد (١/٤٣).

(٣) الترغيب والترهيب، للمنذري (٣/١٢).

مما لا بدّ منه للتوطن ، وما يقي الحرّ والبرد..(١).

وقال علي القاري في تعليقه على حديث أنس رضي الله عنه المتقدم: "النفقة كلها في سبيل الله إلا البناء.. " قال: ("إلا البناء" اللام للعهد، أي: إلا البناء الزائد على مقدار الحاجة "فلا خير فيه" : لوقوع الإسراف، وإن الله لا يحب المسرفين..)(٢) وقد عنون المنذري للأحاديث التي أوردها في ذم البناء في كتابه "الترغيب والترهيب" بقوله: الترهيب من البناء فوق الحاجة تفاخراً وتكاثراً،(٣) وقال المباركفوري: (وهذا في بناءٍ لم يُقصد به قربة، أو كان فوق الحاجة)(٤)

وعدّ بعض العلماء البناء فوق الحاجة للخيلاء من الكبائر، قال الهيثمي: (عدّ هذا من الكبائر لم أراه لكنه صريح ما في الآثار...وينبغي حمله على أن ذلك إن قصد به الخيلاء أو نحوه، وكذا التعبير بالوبال والهوان والشر كله صريح أو كالصريح في الدلالة على الوعيد الشديد). (٥)

٢- كراهية النبي صلى الله عليه وسلم لبناء القبّة، وإعراضه عن صاحبها حتى هدمها؛ ليس - فيما يظهر- لذات البناء، وإنما لمعنى آخر يتعلق بشكل البناء وهيئته، وهو أنّ صاحبها بناها قبة، وُصفت بأنها مشرفة، فهي بارزة على غيرها

(١) فتح الباري، لابن حجر (٩٢/١١).

(٢) مرقاة المفاتيح (٣٢٤٤/٨).

(٣) (١١/٣).

(٤) تحفة الأحمدي (١٥٥/٧).

(٥) الزواجر عن اقتراف الكبائر (٤٢٩/١).

من البنيان، ففيها معنى البروز والظهور، وفيها معنى العلو والارتفاع؛ ولذا استثنى النبي ﷺ في الحديث ما لا بد منه في البناء، قال الطحاوي: (.. فدل ذلك أنه لم يرد ﷺ بما في هذا الحديث .. كل البناء، وإنما أراد به خاصاً منه..)، وقال أيضاً: (.. فاحتمل أن يكون ذلك منه كراهية منه؛ لانتخاذ الغرف التي يستعلى منها على منازل الناس؛ لقصر منازلهم، واحتمل أن يكون ذلك لكراهة البنيان الذي لا يحتاج إليه علواً كان أو سفلاً)^(١)، وقد يُستشكل أنّ النبي ﷺ كان يجلس في مَشْرُبَةٍ وهي العُرْفَةُ العالية، ففي صحيح البخاري من حديث ابن عباس: أن عمر ﷺ قال: (.. فصليت صلاة الفجر مع النبي ﷺ فدخل مَشْرُبَةٌ له، فاعتزل فيها..)^(٢)، ويجاب على هذا بأنّها لم تكن مشرفة على عورات الناس أو المنازل، وهذا هو المعروف فيما يوضع في المساجد، وتكون صغيرة مرتفعة في داخل المسجد، لا مشرفة على خارجه، قال ابن بطال: (الغرف على السطوح وغيرها مباحة، ما لم يطلع منها على حرمة أحد أو عورة له)^(٣)، وقال ابن حجر: (وحكم المشرفة الجواز؛ إذا أمن من الإشراف على عورات المنازل، فإن لم يؤمن لم يُجبر على سدّه، بل يُؤمر بعدم الإشراف،

(١) شرح مشكل الآثار، للطحاوي (٢/٢١٤).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب المظالم، باب الغرفة، والعلية المشرفة وغير المشرفة على السطوح وغيرها (٦/٢٧٦ ح ٢٤٦٨).

(٣) شرح صحيح البخاري، لابن بطال (٦/٥٩٥).

ولمن هو أسفل منه أن يتحفظ).^(١)

٣- بيّن أهل العلم المراد بالبناء المذموم، وأنّ المقصود به هو بناء القصور العظيمة، والمفاخرة بها، قال ابن رسلان - في شرحه لحديث أنس رضي الله عنه المتقدم-: (والمراد بالبناء الذي هو وبال على صاحبه بناء القصور المشيدة، والحصون المانعة، والغرف المرتفعة فوق العقود المحكمة التي تتخذ للترفه، ووصول الأهويه إلى النازل بها، ويرجون بذلك التمكن في الدنيا والتشبه بمن يتمي الخلود في الدنيا، ويلتهي بذلك عن ذكر الآخرة، فنسأل الله تعالى العافية من ذلك)^(٢) وكذلك البناء الذي فيه إسراف وزخرفة ومباهاة، وما كان فوق الحاجة، ولا شك أن الحاجة تختلف باختلاف الباني قلّة وكثرة، فالمنهي عنه مازاد عن تلك الحاجة زيادةً ظاهرة^(٣)، وإلا فإنّ النبي صلى الله عليه وآله بنى لنفسه الحجرات، تستره عن الأعين، وتكنه عن المطر، وبنى أصحابه رضي الله عنهم بيوتاً، ولم يؤثر عنه صلى الله عليه وآله نكيراً لهم؛ لأنّ بنائهم لم يكن فيه إسراف أو خيلاء.

٤- من المعلوم أنّ الخير كل الخير في سلوك هدي النبي صلى الله عليه وآله في البناء والسكن، فقد كان هديه صلى الله عليه وآله أكمل الهدى، وكان بيته أطيّب وأزكى، ولكن لم يكن متعدد المرافق، عالي البناء، إنما هي حجرات، متعدده، تضمه وأزواجه،

(١) فتح الباري، لابن حجر (١١٦/٥).

(٢) شرح سنن أبي داود، لابن رسلان (٦٠٤/١٩).

(٣) ينظر : فتاوى اللجنة الدائمة للإفتاء (٤٨٧/٤)، والسلسلة الصحيحة، للألباني

(٢٨٣١ ح ٨٠٢/٦).

بلا زخرفة، ولا إسراف، قال ابن مفلح: (واعلم أن حال رسول الله ﷺ أكمل الأحوال، وطريقه خير الطرق لما عَلِمَ ﷺ أَنَّ الدنيا دار سفر لا دار إقامة، اتخذ مساكن بحسب الحاجة، تستر عن العيون وتقي مضرة الحر والبرد والمطر والرياح، وتحفظ ما وضع فيها من دابة وغيرها، ولم يزخرفها ولم يشيدها، ولم تكن ثقيلة فيخاف سقوطها، ولا واسعة رفيعة فتعشش فيها الهوام، وتصير مهبطاً للرياح المؤذية، ولا هي مساكن تحت الأرض فتشبه مساكن الجبابرة المتقدمين، وربما تأذى ساكنها بذلك لقلة الهواء، أو الشمس، أو عدمهما، أو بالظلمة، أو ببعض الهوام، بل هي مساكن متوسطة حسنة طيبة الرائحة بعرقه ورائحته ﷺ، وكان يحب التطيب ويتَّخذُه)^(١)

(١) الآداب الشرعية، لابن مفلح (٣/٤١٠).

المبحث الرابع: دراسة الإشكال المتعلق بالإثم والأجر على البنيان.^(١)

قد يُفهم من ظاهر دلالة حديث خَبَاب رضي الله عنه - "إِنَّ الْمُسْلِمَ لِيُؤْجِرَ فِي كُلِّ شَيْءٍ يَنْفِقُهُ إِلَّا فِي شَيْءٍ يَجْعَلُهُ فِي هَذَا التَّرَابِ" - أنه يأثم، إلا أن بعض أهل العلم مال إلى أنه لا يأثم بل ظاهر الأدلة تدل على الكراهة، وليس على التحريم؛ قال ابن مفلح: (.. لأنَّ فاعل المحرم لا يقال عادةً وغالباً: لا أجر له، ولا تخلف نفقته، بل يقال: يعصي ويأثم ويعاقب، فيذكر المعنى المختص بعمله، وعلى هذا فالمراد بالويل والكل في الخبر: الثقل، فيؤتى بمثل هذا الكلام لكراهة الفعل، ولهذا لم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم بدم تلك القبة، ولا طلب صاحبها فأمره بذلك، وهذا واضح)^(٢)

وقد يقال إنَّه لا يُؤجر فقط فيما ينفقه في البنيان، ولكن هذه الدلالة ليست على الإطلاق أيضاً، بل الأمر على التفصيل، فإن كان ما بينه ستر له، ولمن يعول فهذا يلزمه، وبناءً على ذلك، فهو مثاب عليه، وحكى ابن حزم الاتفاق عليه، فقال: (اتفقوا أنَّ بناء ما يستتر به المرء هو وعياله وماله، من العيون والبرد والحر والمطر فرض، أو اكتساب منزل، أو مسكن يستر ما ذكرنا، واتفقوا أنَّ الاتساع في المكاسب، والمباني من حل إذا أدى جميع

(١) اختلف العلماء في حكم التوسُّع في البناء بما يزيد عن الحاجة، على ثلاثة أقوال: التحريم، والكراهة والإباحة، ويُنظر تفصيل هذه الأقوال وأدلتها في كتاب الإعلان بأحكام البنيان، لابن الرامي، تحقيق د. عبد الرحمن الأطرم (ص ٢٦٦)، وكتاب: البناء وأحكامه في الفقه الإسلامي، د. إبراهيم الفايض (١/٥٢)، وينظر أيضاً: الموسوعة الفقهية (٨/٢٠٦).

(٢) الآداب الشرعية، لابن مفلح (٣/٤١٠).

حقوق الله تعالى مباح، ثم اختلفوا فمن كارهه، ومن غير كارهه^(١)، وقال ابن مفلح: (اعلم أنّ السكن لا بد للإنسان منه في الجملة؛ فيجب تحصيله لنفسه ولن تلزمه نفقته، ومثل هذا يعاقب على تركه ويثاب على فعله، وموته عنه كبقية ماله المخلف عنه لورثته، يثاب عليه^(٢)، وقال أيضاً تعليقاً على حديث خباب رضي الله عنه المتقدم: (وظاهره أنه لا إثم له بذلك..^(٣)).

ونقل البيهقي قولاً للإمام أحمد عقب روايته حديث معاذ بن أنس رضي الله عنه في ثبوت أجر من بنى نبياً من غير ظلم ولا اعتداء، قال الإمام أحمد: (وهذا إن صح فيحتمل أن يكون في بناء الرباطات و فيما لا بد منه من بناء يُكَنَّهُ من الحر و البرد دون بناء يراد به الزينة فقط، والله أعلم)^(٤)

وقال ابن حجر متعجباً من قال: إنّ البناء كله الإثم!: (وليس كذلك، بل فيه التفصيل، وليس كل ما زاد منه على الحاجة يستلزم الإثم... فإنّ في بعض البناء ما يحصل به الأجر، مثل الذي يحصل به النفع لغير الباني؛ فإنّه يحصل للباني به الثواب، والله - سبحانه وتعالى - أعلم).^(٥)

وبعض أهل العلم يُفرّق بين الزيادة الظاهرة الفاحشة؛ فيأثم صاحبها، والزيادة اليسيرة عن الحاجة في البناء؛ فلا بأس بها، قال ابن مفلح: (وأما الزيادة

(١) مراتب الإجماع، لابن حزم (ص ١٥٥).

(٢) الآداب الشرعية، لابن مفلح (٤٠٩/٣).

(٣) المرجع السابق.

(٤) شعب الإيمان، للبيهقي (٢٥٠/١٣).

(٥) فتح الباري، لابن حجر (٩٢/١١).

على ذلك-أي على الحاجة- فإن كانت يسيرة لا تُعدُّ في العادة والعرف إسرافاً واعتداءً ومجاوزةً للحد، فلا بأس بها ولا تكره..(١)

ويرى بعض العلماء أنَّ استثناء البنيان من النفقة كما في حديث خباب رضي الله عنه - دليل على الإباحة، قال الغزي: (واستثناء البنيان من النفقة دليل على إباحته في الأصل؛ لأنَّ الإنفاق إنما يكون في الخير، فأما في الشر فيقال: خسرت وغرمت... وهو محمول على ما لو تجرد عن النية؛ فإن اقترن بنية صالحة؛ كإيواء العيال وسترهم ففيه أجر)(٢).

ولما سئل الشيخ ابن عثيمين عن البناء الذي لا يُؤجر عليه؟، قال: (..هذا في البناء الذي لا يحتاج إليه، وأما البناء الذي يحتاج إليه: فإنه من ضروريات الحياة، والإنسان إذا أنفق على نفسه ما هو من ضروريات الحياة: فإنه يُؤجر على ذلك إذا أنفق به وجه الله عز وجل؛ لكن المفاخرة والتطاول في البنيان هو الذي لا خير فيه، بل ليس فيه إلا إضاعة المال، أما ما بينه الإنسان لحاجته: فإنه يُؤجر على ذلك، إذا ابتغى به وجه الله..)(٣).

فالخلاصة أنَّ المسلم يُؤجر فيما بناه إذا كان يحقق المقاصد الشرعية، وسلم من المحذورات المنهي عنها، والله أعلى وأعلم.

(١) الآداب الشرعية، لابن مفلح (٤٠٩/٣).

(٢) حسن التنبية لماورد في التشبيه، لنجم الدين الغزي (٤٩٨/٦).

(٣) اللقاء الشهري، للشيخ ابن عثيمين (١٥ - السؤال ٦).

الخاتمة:

أختم هذا البحث ببيان أهم النتائج التي توصلت إليها-بحمد الله وتوفيقه-:

١- تمت بدراسة الأحاديث التي يدل ظاهرها على ذم البنيان، وقد بلغت (١٠) أحاديث؛ الصحيح منها: حديثان-حديث خباب، وأنس رضي الله عنهما-، و(٧) أحاديث ضعيفة ضعفاً منجبراً، وحديث واحد-حديث ابن مسعود رضي الله عنه- ضعيف جداً غير قابل للإنجبار.

٢- تمت دراسة الأحاديث الدالة على مشروعية البنيان، وبلغت (٥) أحاديث، صح منها حديثٌ واحد-حديث ابن عمر- وآخر حسنٌ لذاته-حديث سعد-، وثالث حسنٌ لغيره-حديث نافع-، وحديثان ضعيفان ضعفاً منجبراً-حديث حبة وسواء، وحديث معاذ- رضي الله عنه.

٣- تبين ثبوت الذم الوارد في البنيان في السنة النبوية، كما في حديث أنس رضي الله عنه وغيره، وأما حديث خباب رضي الله عنه الدال على حرمان الباني من الأجر فيما ينفقه في البنيان فهو في الصحيح، لكنه موقوف، والأقرب أن له حكم الرفع، فمثله لا يقال من جهة الرأي.

٤- تبين أن الذم الوارد في البنيان محمول على ما كان فيه خيلاء وتباهي في البناء، وتناول لا حاجة إليه، وهذا ما جاء في حديث أنس رضي الله عنه.

٥- أن الأحاديث الدالة على إثم الباني، أو حرمانه من الأجر فيما يبني والخُلف في النفقة؛ محمولة على ما كان فيه مبالغة وخيلاء، أما ما كان قدر الحاجة أو نحوها فهو مأجور مثاب.

٦- كراهية النبي ﷺ لبناء القبة، مع عدم أمره لصاحبها على إزالتها دليل على عدم التحريم لذات البناء، وإنما لأمر آخر، وهو العلو والبروز الذي قد يؤدي للإشراف على الغير، أو لكونه زائداً الحاجة.

٧- أن التوسع في البنيان وتعدد مرافقه، وكبر مساحته ضابطه الحاجة، وهذا يختلف من شخص لآخر، فقد يُعدُّ نوع من البنيان في حال شخص إسرافاً، وفي حال آخر مباحاً وسائغاً، وهذا يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال.

٨- حينما يقرر النبي ﷺ في أكثر من حديث أن من أسباب السعادة: المسكن الواسع، ففيه أن للمسلم أن يوسّع لنفسه في بيته بحسب حاجته، وعدد أسرته، وضيوفه، ونحو ذلك.

٩- أن خير الهدى هدى النبي ﷺ في الأمور كلها، ومنها البناء، فلم يكن مسكنه إلا وفق حاجته، وحاجة أهل بيته، مع حسنه وطيبه، فهو بعيد عن التكلف، والتباهي.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

فهرس المصادر والمراجع

١. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، البوصيري، شهاب الدين أحمد ، ط١ ، الرياض، دار الوطن، ١٤٢٠هـ.
٢. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ابن بلبان، علاء الدين، ت: الأرنؤوط، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ
٣. الآداب الشرعية، ابن مفلح، شمس الدين محمد، تحقيق: الأرنؤوط، ط٣، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٩هـ
٤. الاستيعاب، ابن عبد البر، يوسف بن عبدالله، ت: علي البجاوي، ط١، بيروت، دار الجيل، ١٤١٢هـ
٥. الإصابة في تمييز الصحابة، العسقلاني، أحمد بن علي، ت: البجاوي، ط١، بيروت، دار الجيل، ١٤١٢هـ
٦. الإعلان بأحكام البيان، ابن الرامي، محمد بن إبراهيم، ت د. عبدالرحمن الأظرم، ماجستير، بجامعة الإمام، ١٤١٤هـ
٧. بداية المجهد ونهاية المقتصد، ابن رشد، محمد بن أحمد، القاهرة، دار الحديث، ١٤٢٥هـ.
٨. البناء وأحكامه في الفقه الإسلامي، د. إبراهيم الفايز، رسالة دكتوراه، بجامعة الإمام، ١٤٠٦هـ.
٩. تاريخ ابن يونس، عبدالرحمن بن أحمد، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ
١٠. تاريخ أصبهان، الأصبهاني، أبونعيم أحمد، تحقيق: سيد كسروي، ط١، دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ
١١. تاريخ الثقات، العجلي، أحمد بن عبدالله، بترتيب الهيثمي ، ط١، دار الكتب العلمية ١٤٠٥هـ،
١٢. التاريخ الكبير، البخاري، محمد بن إسماعيل، مراقبة: محمد عبد المعيد خان، حيدر آباد، دائرة المعارف العثمانية
١٣. تاريخ بغداد، البغدادي، أحمد بن علي، تحقيق بشار عواد، ط١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ
١٤. تاريخ دمشق، ابن عساكر، علي بن الحسين، تحقيق عمر العمري، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ
١٥. التاريخ، لابن معين، رواية الدوري، ت: د. أحمد سيف، مركز البحث العلمي، ط١، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ
١٦. تذكرة الحفاظ، الذهبي، محمد بن أحمد، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ

١٧. الترغيب والترهيب، المنذري، عبدالعظيم بن عبدالقوي، تحقيق: إبراهيم شمس، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ
١٨. تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ابن حجر، أحمد، ت: القريوتي، ط ١، عمان، مكتبة المنار، ١٤٠٣هـ
١٩. تقريب التهذيب، ابن حجر، أحمد بن علي، تحقيق محمد عوامة، ط ١، سوريا، دار الرشيد، ١٤٠٦هـ
٢٠. التلخيص الحبير، ابن حجر، أحمد بن علي، تحقيق حسن قطب، ط ١، مصر، مؤسسة قرطبة، ١٤١٦هـ
٢١. تلخيص المتشابه، البغدادي، أحمد بن علي، ت: سكينه الشهائي، ط ١، دمشق، دار طلاس، ١٩٨٥هـ
٢٢. التنوير شرح الجامع الصغير، الصنعاني، محمد بن إسماعيل، ت: أ.د. محمد إسحاق، ط ١، مكتبة دار السلام، ١٤٣٢هـ
٢٣. تهذيب التهذيب، ابن حجر، أحمد بن علي، ط ١، مطبعة دار المعارف النظامية، الهند، ١٣٢٦هـ
٢٤. تهذيب الكمال، المزني، يوسف بن عبدالرحمن، ت: د. بشار عواد، ط ١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ
٢٥. التفات، ابن حبان، محمد بن حبان التميمي، تحقيق السيد شرف الدين، ط ١، دار الفكر، ١٣٩٥هـ
٢٦. الجامع الصحيح، البخاري، محمد بن إسماعيل، ط ١، القاهرة، دار الشعب، ١٤٠٧هـ
٢٧. الجامع المسند الصحيح، البخاري، محمد بن إسماعيل، تحقيق الناصر، ط ١، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ
٢٨. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمد، ط ١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٢٧١هـ
٢٩. ذكر أخبار أصبهان، لأبي نعيم الأصبهاني، الدار العلمية، الهند، ١٤٠٥هـ
٣٠. سلسلة الأحاديث الصحيحة، الألباني، محمد ناصر الدين، ط ١، مكتبة المعارف، ١٤١٢هـ
٣١. سلسلة الأحاديث الضعيفة، الألباني، محمد ناصر الدين، ط ١، مكتبة المعارف، ١٤١٢هـ
٣٢. سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت
٣٣. سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار الفكر

٣٤. سنن الترمذي، محمد بن عيسى، تحقيق: أحمد شاكر وآخرون، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
٣٥. سنن الدارقطني، علي بن عمر، تحقيق عبدالله هاشم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٦هـ.
٣٦. السنن الكبرى، البيهقي، أحمد بن الحسين، ط١، الهند، حيد آباد، الناشر: مجلس دائرة المعارف النظامية، ١٣٤٤هـ.
٣٧. السنن الكبرى، النسائي، أحمد بن شعيب، ت: د. عبد الغفار البنداري، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ.
٣٨. سنن النسائي، أحمد بن شعيب، ت: عبد الفتاح أبو غدة، ط٢، حلب، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٦هـ.
٣٩. سير أعلام النبلاء، الذهبي، محمد بن أحمد، حقق بإشراف الأرنؤوط، ط٣، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ.
٤٠. شرح مشكل الآثار، الطحاوي، أحمد بن محمد، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ.
٤١. شعب الإيمان، البيهقي، أحمد بن الحسين، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد، ط١، مكتبة الرشد، ١٤٢٣هـ.
٤٢. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
٤٣. الضعفاء، العقبلي، محمد بن عمرو، ت: عبد المعطي قلنجي، ط١، بيروت، دار المكتبة العلمية، ١٤٠٤هـ.
٤٤. علل الحديث، ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمد، تحقيق فريق من الباحثين، ط١، مطابع الحميضي، ١٤٢٧هـ.
٤٥. عون المعبود، العظيم آبادي، محمد شمس الحق، ط١، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ.
٤٦. فتاوى اللجنة الدائمة، جمع: أحمد الدويش، ط١، الرياض، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء.
٤٧. فتح الباري، ابن حجر، أحمد بن علي، بيروت، دار المعرفة، ١٣٧٩هـ.
٤٨. فتح الباري، ابن حجر، أحمد بن علي، مراجعة ابن باز، والخطيب، ط١، دار الريان، ١٤٠٧هـ.
٤٩. فتوح مصر وأخبارها، ابن عبد الحكم، عبدالرحمن بن عبدالله، ت: محمد الحجيري، ط١، بيروت، دار الفكر، ١٤١٦هـ.

٥٠. فيض القدير شرح الجامع الصغير، المناوي، عبدالرؤوف، ط١، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٥٦هـ.
٥١. القاموس المحيط، الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، مكتب تحقيق التراث، ط٢، م الرسالة، ١٤٠٧هـ.
٥٢. الكاشف، الذهبي، محمد بن أحمد، تحقيق: محمد عوامة، ط١، جدة، دار القبلة، ١٤١٣هـ.
٥٣. الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، عبدالله بن عدي، ت: يحيى غزاوي، ط٣، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٩هـ.
٥٤. لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم، ط١، بيروت، دار صادر.
٥٥. لسان الميزان، ابن حجر، أحمد بن علي، تحقيق: دائرة المعارف النظامية، ط: ٣، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٤٠٦هـ.
٥٦. المجروحين، ابن حبان، محمد بن حبان، تحقيق محمود إبراهيم، ط١، حلب، دار الوعي، ١٣٩٦هـ.
٥٧. مجمع الزوائد، الهيثمي، علي بن أبي بكر، تحقيق عبدالله الدرويش، دار الفكر، ١٤١٤هـ.
٥٨. المختارة، الضياء المقدسي، محمد بن عبد الواحد، تحقيق ابن دهيش، ط٣، بيروت، دار خضر، ١٤٢٠هـ.
٥٩. مراتب الإجماع، ابن حزم، علي بن أحمد، بيروت، دار الكتب العلمية.
٦٠. مرآة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، القاري، علي بن سلطان، لبنان، ط١، دار الفكر، ١٤٢٢هـ.
٦١. المستدرک علی الصحیحین، الحاكم، محمد بن عبدالله، ت عبد القادر، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ.
٦٢. مسند أبي يعلى، أحمد بن علي، تحقيق حسين سليم، ط١، دمشق، دار الثقافة العربية، ١٤١٢هـ.
٦٣. مسند أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد، تحقيق: الأرنؤوط وآخرون، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ.
٦٤. مسند أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد، تحقيق: السيد أبو المعاطي، ط١، بيروت، عالم الكتب، ١٤١٩هـ.
٦٥. مسند إسحاق بن راهوية، إسحاق بن إبراهيم، تحقيق: عبد الغفور البلوشي، ط١، المدينة، مكتبة الإيمان، ١٤١٢هـ.
٦٦. مسند البزار - البحار الزخار-، أحمد بن عمرو، تحقيق محفظ الرحمن، ط١، المدينة، مكتبة العلوم والحكم، ٢٠٠٩هـ.

٦٧. مسند الدارمي، عبدالله بن عبدالرحمن، تحقيق حسن سليم، ط١، دار المغني، المملكة ، ١٤١٢هـ.
٦٨. المعجم الأوسط، الطبراني، سليمان بن أحمد، تحقيق طارق عوض الله، ط١، القاهرة، ١٤١٥هـ.
٦٩. معجم الصحابة، ابن قانع، عبد الباقي، تحقيق:المصراي، ط١، المدينة، مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٨هـ
٧٠. المعجم الكبير، الطبراني، سليمان بن أحمد، تحقيق حمدي السلفي، ط٢، القاهرة، دار مكتبة ابن تيمية، ١٤١٥هـ
٧١. معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية، عاتق البلادي، دار مكة للنشر، ط١، ١٤٠٢هـ.
٧٢. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، ط١، دار الفكر، ١٣٩٩هـ.
٧٣. معرفة الصحابة، الأصبهاني، أبو نعيم، تحقيق: عادل العازي، ط١، دار الوطن، ١٤١٩هـ
٧٤. المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، مطبوع بمامش إحياء علوم الدين، العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم، ط١، بيروت، دار ابن حزم، ١٤٢٦هـ.
٧٥. مفردات ألفاظ القرآن، الأصفهاني، الحسين بن محمد، تحقيق: صفوان داودي، دمشق، دار القلم.
٧٦. المنهاج صحيح مسلم بن الحجاج، النووي أبو زكريا محيي الدين، ط:٣، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٢هـ.
٧٧. موطأ الإمام مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٦هـ
٧٨. ميزان الاعتدال، الذهبي، محمد بن أحمد، تحقيق: علي البجاوي، ط١، بيروت، دار المعرفة، ١٣٨٢.
٧٩. النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير، المبارك بن محمد، تحقيق: الزاوي والطناحي، بيروت، المكتبة العلمية، ١٣٩٩هـ
